# التعيين وأثره في الإعراب والبنية[*]

د/ عبد الكريم بن صالح بن عبد الله الزهراني
استاذ مشارك
جامعة فهد للبترول والمعادن

**الملخص:**

أهداف البحث : الكشف عن مفهوم التعيين وبيان علاقته بالإعراب والصيغة الصرفية.

منهج البحث: منهج البحث وصفي وتحليلي .

أهم النتائج: بين هذا البحث وجوه التعيين وطُرُقه، حيث لا ينحصر في معياريته بين النكرة والمعرفة، وقد أجاب البحث عن سؤالين: الأول ما مفهوم التعيين؟ والثاني: هل التعيين له أثر في الإعراب والبنية؟ فهذا البحث هو نظرة إلى معنى التعيين حاول يبين مفهومه لدى النحاة وهو جزء من دلالة التركيب جاء البحث يكشف عن حقائقه، ويجمع ويلتمس الخيوط المؤدية إليه، ليبين الوجوه المتفرقة، والمسالك المتباينة، فهي المسألة الأولى التي أجاب عنها البحث، والثانية : كشف عن أثر التعيين في الإعراب والبنية؛ ليكشف الأثر و التأثر بالتعيين في قضايا الإعراب وتشكل البنية الصرفية للكلمة كما بين علل النحو، والعلل الصرفية في بقاء البنية وتصحيحها وبيان تحولات حروفها زيادة وتأصيلا، لعلة التعيين، كما بين مكانة التعيين في التركيب، ونبه من خلال الشواهد تلك التوجيهات التي كان التعيين ربانها وقائد توجيهاتها، مما يبين سبب التباين، واختلافات التوجيه بين النحاة، ثم بين الصلة بين اللفظ والمعنى التي تدور في قضايا التعيين من حيث الإفراد والتركيب، خرج هذا البحث ببيان مفهوم التعيين في الدراسات اللغوية النحوية حدد اعتبارات التعيين، ومراتب التعيين، وحدد هذا البحث طُرُق التعيين وفرق بين التعيين المعنوي واللفظي ،بين البحث الأثر لعلة التعيين في إعراب الكلمة وبنيتها.

أهم توصية: يشكل التعيين تفريقا بين الأسماء مما يتيح لنا وسم الكلمة به ليتيح التعرف عليها من خلال المعالجة الحاسوبية؛ فالكلمة المعينة تشكل القطبية في النص.

**الكلمات المفتاحية :** التعيين – تضافر – بنية – أثر – المحل – المعنى – اللفظ

---

[*] **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٣) العدد (٨) أكتوبر ٢٠٢٣.**

**Abstract:**

Research Title: Designation and its Impact on Expression and Structure.Research Objectives: Reveal the concept of appointment and indicate its relationship to syntax and morphological formula.Research methodology: The research method is descriptive and analytical.The most important results: Appointment has ways and faces and is not limited to its standardization between denial and knowledge, and the research has answered two questions, the first is what is the concept of appointment? Second: Does the designation have an impact on the expression and structure?

This research is a look at the meaning of the appointment tried to show its concept among grammarians, which is part of the significance of the composition came research reveals its facts, and collects and seeks the threads leading to it, to show To reveal the impact and influence of appointment in the issues of expression and the morphological structure of the word as shown by the causes of grammar, and the morphological ills in the survival of the structure, correcting and indicating the transformations of its letters increase and rooting, for the reason for the appointment, as shown by the status of the appointment in the composition, and alerted through the evidence those directives that the appointment was its master and leader of its directives, which shows the reason for the discrepancy، And the differences of guidance between grammarians, and then between the link between the word and meaning that revolve in the issues of appointment in terms of individuality and composition, this research came out with a statement of the concept of appointment in grammatical linguistic studies identified considerations of appointment, and the ranks of appointment, and this research identified the methods of appointment and the difference between the moral and verbal appointment, between the impact of the impact of the appointment bug in the expression of the word and its structure.Key Recommendation: Designation constitutes a distinction between nouns, allowing us to mark the word with it to allow it to be identified through computer processing؛

Keywords: designation – synergy – structure – effect – object – meaning – pronunciation

## المقدمة

التعيين في النحو العربي يشكل ملمحا ومعلما في الإعراب، وله حضور في تشكيل دلالة الجملة؛ لتعلقه في الغالب على الأسماء، فعليه مدار النحو، وهي ما ركزت عليه هذه الدراسة، ولذا تلاقت في تقرير مفهومه العام عدة أبواب في النحو العربي، ولعل التصور الواضح الذي يعلق لدى الباحث في قضايا الإعراب تلك الصورة التي تتعرف على المعين في الجملة، وغير المعين، ولو ارتبط ذلك بتوجيه القرّاء، وإعراب مفسري القرآن؛ لأدركت أن التعيين ملحظ مهم ،يحتاج إلى تقريره، وتحديده كل من اشتغل بآيات الأحكام؛ ليصوغ الحُكْم، ويكتب نظام قانونه بإحكام، والباحث عن دلالة النص؛ ليعرف مراد المتكلم، وتوجيه المخاطب، فإليه تتجه المعاني، وتسعى قضايا التطابق في تلاقيه، والإحالة تبرز في ركابه، من هنا رأيت أن الدراسة تنبع من أهميته لذاته، وتثري البحث العَلمي من جهة، ليكون مثار دراسات تطبيقية فيما يأتي من المستقبل، بل كرس النحاة جهدهم في وضع القواعد والسمات التي تعزز من بيان الاسم وتعيينه، فبنوا النحو على قضايا نراها تتلاقى في مواطن، وتفترق في مواطن، ومع تلاقيها تحتفظ البنية الصرفية بخصائصها ومقوماتها التي لا تسمح لها أن تختلط مع غيرها، ولذا جاءت بعض الكلمات مقترنة بخصائص إعرابية هي ليست من جنسها فإما أن تفارق ذلك الإعراب، أوهي تفارقه بجانب من جوانبه وهي تفسيرات وتأويلات كانت ضرورة ملحة ولابد منها في تفسيرات القاعدة النحوية، وقد رأيت أن التعيين له من الخصائص التي عول عليها النحاة في تعليلاتهم، ولذا كان التعيين له دور بارز في تشكيل القاعدة النحوية، ولكي يكون الحديث واضحًا وبينًا مفيدًا رأيت قصره وحصره في التعيين وأثره في الإعراب والبنية ليكون له ثمرة بارزة، وغاية تمر بمراحل تصل إلى هذه النتيجة، وهذا فيه إجابة عن السؤال الرئيس وهو هل التعيين يشكل ثنائية مع النكرة ؟ أم أن التعيين تجاوز المعيارية المصاحبة للمعرفة وأصبح عامًا وله طُرُق ووجوه للتعيين؟.

## الدراسات السابقة:

أول دراسة ذكرت التعيين هي رسالة الماجستير للدكتور محمد بن عبدالعزيز عبد الدايم حيث جاءت بعنوان قرينة التعيين في النحو العربي وقد تناول التعيين في ثلاثة أبواب قد استوفت جميع ما أراد الباحث ومما يحسب لهذه الدراسة تقدمها حيث تم منحه الدرجة في عام ١٤٠٦هـ.١٩٨٦م مما اضطر الباحث للرجوع للمخطوطات التي لم تحقق في زمن المناقشة ، وهي أقرب دراسة لبحثي هذا ، وخاصة الفصل الثالث: أثر قرينة التعيين في التركيب وقد اطلعت على هذا البحث بعد كتابة بحثي ولذا جاءت الفروق في تناول مسائله مختلفة بين البحثين تبدأ من طريقة التقسيم وتنتهي باختلاف الأمثلة ، فقد اتفق البحثان على موضع المبتدأ في التعيين واختلفا في التناول والعرض والاستنباط، وسنذكر تفصيلا لذلك ، وزادت هذه الدراسة بذكر أثر التعيين في البنية الصيغ الصرفية.

وجاءت على النحو التالي:

الفصل الأول: دراسات تمهيدية ليحدد لنا التعيين

الثاني: قضايا وآراء لتحقيق جملة القضايا : التعيين بين اللفظ والمعنى

والثالث: دور التعيين في التركيب العربي.

والثالث يتقاطع مع بحثي في المسلمات الكبرى التي يكون التعيين جزءًا منها في التركيب ، اتفقا على أن المبتدأ من مواضع التعيين ،و اختلف البحثان في طريقة تناول المبتدأ حيث عالج موضوع التعيين في اتفاق المبتدأ والخبر في التعريف وذكر النواسخ و تمحيض دخولها على الجمل الأسمية كما ذكر لا النافية للجنس إذا وقع بعدها معرفة.([1])

وتختلف درستنا في تناول المبتدأ حيث ركزت على قضية حذف المبتدأ وشروط حذفه وهذا جديد هذه الدراسة، مع ما جاء حول قضية المبتدأ وتنكيره ، وأثر ذلك في الإعراب وذكر البحث لا النافية للجنس من أدلة التعيين بمفهوم

المخالفة.

وما زالت هذه الدراسة تنظر إلى التعيين أنه معنى قد استقل عن ثنائية النكرة والمعرفة.

وما وجدته بعد الدراسة السابقة من الدراسات حول التعيين هي تلك الدراسات التي تتقاطع مع التعيين في مسائل نحوية، وهي تدور في اتجاهين:

الاتجاه الأول: تلك الدراسات التي جعلت التعيين معيارًا من معايير المعرفة، فكل دراسة جاءت عن النكرة والمعرفة فهي ستذكر التعيين أحد المعايير للمعرفة.

وهي تلك الدراسات التي درست النكرة والمعرفة وهي ثنائية أخرى قد تلتقي في بعض صورها مع مفهوم التعيين.

فمن المشترك أن التعيين معيار من معايير المعرفة، والفرق التي اختصت به هذه الدراسة جعلها التعيين محورًا تدور حوله الدراسة، وأخذته بمفهومه العام وعدم حصره في معياريته للمعرفة، وركزت على أهم طُرُق التعيين التسمية؛ لرجوع جميع الطُرُق إلى الاسم، كما ركزت على نقاط التأثير في الإعراب والبنية، كما هو عنوان هذا البحث، ولذا جاء بصورة جديدة تعالج وتجمع ما تفرق منه، وبيان علله والأسباب التي تجعل التعيين واضح الأثر إعرابًا وبنية.

ومنها: التعريف والتنكير في النحو .أ.د. أحمد عفيفي. والتعريف والتنكير بين الدلالة والشكل .محمود أحمد نحلة

وكل دراسة جاءت لبيان المعرفة والنكرة وهناك عدد كبير في الدراسات التطبيقية.

وتشترك هذه الدراسة معها في حدود المعين وطُرُق تعيينه، باعتباره من معايير المعرفة، وكذلك مناقشة عدد المعارف والإحصاء لها، لكنها في مجموعها لم تفرق بين مقصود التعيين، حيث جاء التعريف عامًا لم تحدد جهة

التعيين حيث جاء في تعريفاتهم بين المخاطب والمتكلم.

وأما هذه الدراسة فقد جعلت التعيين محورًا للدراسة وخلصت إلى الأثر الذي يؤثر في إعراب الكلمة وكذلك المؤثر على صيغتها فجاء بعد تحرير مسائل التعيين وبيانها الأثر، وهو ثمرة المباحث اللغوية.

الاتجاه الثاني: الدراسات التي درست التسمية، والتي تعتبر أهم طريقة في قضية التعيين، وهنا تتقابل مع هذه الدراسات، وقد وقفت على: التسمية وأثرها في الإعراب والبنية، د سليمان بن إبراهيم العائد، وهي دراسة وافية في باب التسمية.

ودراسة التسمية بما اقترنت به من لواحق الاسم دراسة صرفية نحوية، د. يوسف فجال ومن الدراسات التي تتقابل مع دراستي في همزة الوصل دراسة أ.د. عبدالرزاق بن فراج الصاعدي أثر التسمية في همزة الوصل المنشورة في العدد ٢٠ مجلة الدراسات اللغوية عام ١٤٣٨هـ

فكان أثر التسمية ينقسم إلى قسمين: الأول: تقلب همزة وصل إلى همزة قطع إذا نقلت من باب إلى باب فالهمزة التي كانت في الفعل والحرف همزة وصل تتحول إلى قطع، الثاني :لا تتغير وتبقى على حالها قبل النقل؛ لأنها من باب واحد، فما نقل من المصدر لا تتحول لاعتبار المصدر من باب الاسم.

وقد قسم الدكتور سليمان العايد التأثير إلى مقيس وغير مقيس خاصة فيما يتعلق بالنسب وهو تحدث عن العَلَمية وهي مراده في البحث، ولا يقصد بالاسم المقابل للفعل، أو الاسم المقابل المشتق( [٢] )

وهذا جوهر الفرق بين بحثي التعيين بمفهومه العام والعَلَمية جزء من التعيين.

وقد تداول المحدثون كلمة التعيين وجاءت مقترنة بكلمة التضمين، وهذا المصطلح ليس المقصود في بحثي، ولما اقترن هذا المصطلح بالتضمين في

الدراسات الحديثة فقد كانت كلمة التعيين تستعمل في نقد الخطاب، فهناك معان تكون من ضمن الخطاب العام وهي مستقرة في الأذهان وتعارف عليه المجتمع، والتعيين ما يرد النص عليها وذكر المعنى بالتصريح، وليس بالتضمين.

فكل الدراسات التي ذكرتها تناولت التعيين من جوانب تتفق معها وتفترق عنها ، وحسبي من هذه الدراسة أن جوانب التأثير في الإعراب اتخذت جوانب جديدة في تحليل الإعراب مما يعزز مكانة التعيين بمفهومه العام

ومن جديد هذه الدراسة المباحث التالية : ١-دراسة تأثير التعيين في بنية الكلمة

٢-بيان طرق التعيين التي شملت الإحالة أكثرها ،٣- بيان وجوه التعيين التي تسفر عنه هذه الدراسة

ويحسب لهذه الدراسة طريقة التحليل والاستنباط التي قادت إلى مسائل ونتائج جديدة .

وكان هدف هذا البحث أن يدرس التعيين بمفهومه العام، ولم يخصه بالثنائية التي تجعله مقارنًا للتضمين في الدراسات الحديثة القائمة على تحليل الخطاب، وهي دراسة تعتمد العلامة اللغوية، وهي أقرب إلى دلالة النص.

## حدود الدراسة، ودوافعها:

دراسة التعيين لها حدود في النحو العربي، فقد تردد هذا المصطلح في كتب النحو، وله اتجاهات في التعيين وحدوده ومحله الاسم الذي يتعدد في جنسه، وعدده، ونوعه، وكمه، وقد رأيت التعيين يدور في فلك هذه التعيينات، والتعيين هو تحديد الشيوع، وتخصيصه في نوع، أو جنس، أو عدد معين

فلا غرابة في خلاف النحاة في عدد المعارف، أو ترتيب درجة التعريف، فهناك التعريف المطلق، ومنها ما يحول من النكرة إلى المعرفة، ومنها ما هو مبهم ويحتاج إلى تخصيص، ومنها ما يعرف من خلال التركيب،

ومنها ما يعرّفُ لفظه ومعناه، ومنها ما يعرّفُ لفظه دون معناه، وما يعرّفُ معناه دون لفظه، كل هذه المنعطفات والاتجاهات جعلت التعيين عند النحاة محل نظرات متعددة واتجاهات متنوعة.

والدوافع التي تحقق هدف هذه الدراسة، هو التأمل في هذه الأقوال لرد كل قول إلى مناط القول به، والذي حمل النحاة على قوله دون غيره، مع التركيز على أثره في إعراب الكلمة، أوبنيتها الصرفية.

وحاولت هذه الدراسة بيان ذلك بأن تقرن كل قول بما يناسبه في تفصيل المسائل، من حيث الجمل الخبرية، والجمل الإنشائية، وتحقيق التعيين عند المخاطب، أو عند المتكلم، أوفي أمر خارج عن السياق اللغوي.

**فجاء البحث على النحو التالي:**

١- مقدمة

٢- تمهيد

٣- المبحث الأول التعريف بالتعيين مفهومه عند النحاة

٤- المبحث الثاني: طُرُق التعيين

٥- المبحث الثالث: وجوه التعيين

٦- المبحث الرابع: التعيين بين اللفظ والمعنى.

٧-المبحث الخامس: أثر التعيين في الإعراب.

٨- المبحث السادس:أثرالتعيين في البنية.

٩- الخاتمة.

وقبل الختام أتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم المشورة والنصيحة والتصويب لهذا البحث كما أشكر كل من أعان و ساعد على نشره،

وأخص الدكتور أحمد عفيفي والدكتور محمد عبدالعزيز الدايم الرفاعي على تفضلهما وتعاونهم معي في الحصول على رسالة الماجستير قرينة التعيين

في النحو العربي .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

## التمهيد

ظهرت كلمة التعيين مع النحو العربي في بدايات التأليف، ولم يكن مصطلحًا غريبًا عنه أو بعيدًا عن مسائله؛ بل ارتبط في تفسيراتهم، وتعليلاتهم، وأصول النحو وقواعده، وكان معيارًا من معايير المعارف عند بعضهم.

فجاء الحديث عنه وافرًا في كتب النحو، لارتباط التعيين بالمعرفة المقابلة للنكرة، وهذا التقسيم بنيت عليه القواعد النحوية، ولم ينفك عنها.

وقد جاء التعيين مصاحبًا لأبواب النحو، فقد كانت الحاجة إلى التعيين ملحة على أساليب الجملة، فقد كانت الأحكام الفقهية، والتفسير لمعاني كلمات الأصلين الكتاب والسنة بحاجة إلى تبيينه وتعيين مراده ومعرفة مناط أحكامه، فجاء التعيين يحمل الأهمية فتعددت طُرُق التعيين، لتبيين المبهم، ونوع الاسم، وعدده، وبيان جنسه، ومقداره، وجهته، وأسماء الأزمنة.

وقد اتخذ مفهوما آخر في الدراسات الحديثة في دلالة الكلمة بالتعيين المقابل للتضمين وخاصة ما جاء في الدراسات النقدية اللغوية للنص والخطاب.

تتشكل القاعدة النحوية من عدة تحليلات، وتعليلات عند النحاة، والتعدد في التوجيه والتفسير للقاعدة النحوية يقف بنا على عجيب ما كتبوه وجميل ما صنعوه، والتعيين مفهوم كان لدى النحاة حاضرا، ومصاحبا للقاعدة في بدايتها، وخاصة في دلالة التركيب، ويتضح مفهوم التعيين ويتجلى بيانًا عند علماء التفسير وأصول الفقه، وإن كان مختلفًا عن مراد النحاة به لتعلقه بمناط الأحكام عند الفقهاء.

والتعيين من المعاني التي اعتنى بها النحاة، فقد كانت تسير مع القاعدة النحوية في جميع أشكالها، حيث الاسم أخذ اتجاهات في تعيينه، فالنوع، والجنس، والعدد، والجهة، والوقت، والحجم، كل هذه الأشكال في الاسم تتوارد

عليه، والجملة تركيب أنت بحاجة إلى إفهام السامع بمقتضاها، أو الدلالة على الاسم بتعيينه، من هنا جاء التعيين مصاحبا للجملة، ومقترنًا بها.

وستكون هذه الدراسة وصفية تحليلية، تكشف المفهوم لدلالة التعيين في النحو العربي، وتجلية مراد هذا البحث من التعيين في النحو العربي، وبيان أثر التعيين على الإعراب والبنية الصرفية.

**المبحث الأول تعريف التعيين لغة، ومفهومه عند النحاة:**

**التعيين في اللغة:** التعيين هو المصدر القياسي للفعل عيّن، وعين من الأصل الثلاثي العين والياء والنون، وقد تفرع منه عدة معان، والتي جعلها ابن فارس ترجع إلى العين المبصرة، العين والياء والنون أصلٌ واحد صحيح يدلُّ على عُضوٍ به يُبْصَر ويُنظَر، ثم يشتقُّ منه، والأصلُ في جميعه ما ذكرنا.([٣])

التعيين التسمية، بمعنى الإفراد عين الشيء، التعيين بمعنى القصد.

قال ابن فارس:(وعينُ الشَّيء :نفسُه. تقول: خذ دِرْهمَك بعينه)([٤])

ولعل أهم المعاني التي تصلح لربط المصطلح به ما ذكره ابن فارس فأمَّا قولهم: اعتَانَ لنا منزلاً، أي ارتادَه، فإنَّهم لم يفسِّروه. والمعنى أنّه نظر إلى المنازل بعينه ثم اختار.([٥]) وهو التحديد و الاختيار.

والتعيين مصدر عيّن: يُقَالُ تَعَيَّنَ فُلَانٌ مِنْ فُلَانٍ عِينَةً، وَعَيَّنَهُ تَعْيِينًا.([٦])أي: أخذ منه دينًا.

ولعل ربط المعاجم هذا الكلمة بالعين؛ فإن الغالب على التعيين يكون بهذه الحاسة المبصرة، والتعيين بها أحسن من غيرها من الحواس.

ولعل المعاجم الحديثة اقتربت من المعاني المرادة في علم الدلالة

فورد أن التعيين: مصدر عَيَّن، تَمَّ تَعْيِينُهُ فِي وَظِيفَةٍ جَدِيدَةٍ: تَنْصِيبُهُ، تَسْمِيَتُهُ، تَعْيِينُ الأَهْدَافِ: تَحْدِيدُهَا، فجاءت بمعنى التنصيب، والتسمية، والتحديد.

وهذه المعاني المرادة في معنى التعيين تقترب من مصطلح التعيين في النحو العربي، لأن التعيين بالتعريف ما كان حاضرا أقوى ولذا رتبوا درجات التعيين

على هذا المعيار، الحضوري أو عدمه، فجاء ضمير المتكلم أعلى درجة في التعيين، وبعضهم يقدم اسم الإشارة على العَلَم لجمعه في التعيين بين المعاينة الحضورية، والقلبية.

ظهر التعيين ومصطلحه مع النحو العربي من عهد سيبويه حتى العصر الحديث، ويختلف المفهوم الذي كان مرتبطًا بهذه الكلمة عند النحاة عبر مسيرته التي وصل إليها الآن في الدراسات الحديثة.

فكان التعيين في نظر القدماء معيارًا من معايير المعرفة حيث لم تكن المعرفة شائعة في الأفراد، وما شاع في أفراده فهي النكرة، وأصبح له مراتب ودرجات في التعيين، ولذا نجد النحاة من يرتب المعارف في درجات التعيين، والسبب يرجع إلى اعتماد التعيين معيارًا منفردًا في قياس المعرفة، ووصل مفهوم التعيين في الدراسات الحديثة أن التعيين يشمل التعريف والتنكير، وهذا ما نص عليه تمام حسان في فصل قرائن التعليق في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها (٧) والسبب في جعله أن يكون مقصود التعريف والتنكير لأنه ليس مقابلًا للمعارف التي تعرّف باللواصق أو اللواحق فقط، والتنكير له التنوين دليل على شيوعه، بينما التعيين تصلح له أمور غير ما ذكر مع المعارف والنكرات منها أمور خارج اللفظ.

وحقيقة التعيين في النحو العربي له عناية كبرى، وتأتي هذه الأهمية من خلال عناية النحو بالاسم فالتسمية لها دلالتها في التعيين، والاسم مكون من أهم مكونات الجملة، ولذا لا تقوم الجملة إلا به، وتعيينه ودراجات معرفته، وتوضيح دوره في الجملة هي الوظيفة التي يقوم بها التركيب، ولذا جميع طرائق التعيين تدور وتعود إلى تحديد هذا الاسم.

يقول سيبويه في رجوع الضمير: وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمر اسمًا بعد ما تعلم إن من يحدث قد عرف من تعني، وماتعني، وأنك تريد شيئًا يعلمه.(٨) وهذه العبارة من سيبويه جمعت كل ما يتعلق بالتعيين واختزل بقضية الإضمار التعيين في الجملتين الاسمية والفعلية.

والتعيين قد يكون حاصلًا في الجمل الإنشائية ولا يكاد يخرج منها، بل كأنها له ركبت، ومن تتبع الاستفهام وأدواته تجد الجواب يعيّن مكانًا أو زمانًا أو شخصًا؛ بل سموا الهمزة به فقالوا همزة التعيين مع أم، وكذلك النداء وأدواته وهذا لا يعني أن الجملة الخبرية خالية من التعيين.

وتعريف التعيين: هو تعيين الاسم وحصره بحيزه ولوازمه وأحواله بمكان وزمان، أو تخصيصه بوصفه، أو إضافته.

ولعل تعريف الفقهاء للتعيين يقترب منه في المفهوم العام حيث عرف الفقهاء التعيين أن يقع الحكم على المعين

سواء كان فاعلًا أو مفعولًا أو مالكًا أو مملوكًا أو بصفة تميزه عن غيره، ومن خلال هذا المفهوم يتبين لنا أن التعيين أعم من قضية التعريف والتنكير، وهذا ما يؤكده النحاة يقول الأشموني في تعليله لكلمة غدوة: لأن التعيين أعم من العَلَمية فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا علمين لجواز أن يشاربهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع، كما تقول رأيت رجلًا وأنت تريد شخصًا معينًا فيحمل على ما أردته من المعين ولا يكون علمًا(٩)

والتعيين له وجوه في التعيين لا يقتصر في بيان المفرد من الجمع، أو الشائع من عدمه، وإنما يبين الجنس والنوع،و يحدد العلاقة الزمنية بتحديد فعل فاعلها ويبين ما يحدد الزمان ذاته، وهذا ما يصدق على الظرفية بين اسميتها وظرفيتها، وكلا الحالين تعيين وتخصيص بزمان الفعل أو مكانه أو فاعل الفعل، ولذا فالتعيين لا يعتمد على اللواصق واللواحق كما تعتمد المعرفة، فالتركيب من أهم طرق التعيين.

## المبحث الثاني :طُرُق التعيين:

جعل بعض النحاة المعرفة في التركيب، حيث جعلوا النكرة أصلًا لعدم حاجتها للتركيب، وهذا الأمر ليس دقيقًا فهناك معارف عُرّفت من غير تركيب،

كما أن بعض المعارف لا نكرة لها مثل الضمير واسم الإشارة.

والاسم في أول وضعه قد يكون غير محدود المعنى، فقد كانت دلالته عامة ولم تكن الحاجة قائمة بتعيينه، وتشيع في جنسه ونوعه، وعدده، ولذا العموم مطلب من مطالب الحياة، فالألفاظ متروكة على عمومها، فلما بدأت الحياة تحتاج إلى التعيين جاءت طُرُق التعيين، وهذه الطرق مشاربها، ومساربها مختلفة من جهة مطلب التعيين، فقد نحتاج المفرد، أو تعيين الجنس، أو العدد، أو المبهم؛ ولهذا تعددت طُرُق التعيين، ولا يمنع من تضافر الطُرُق في تعيين المعين.

وحقيقة تفصيل الطُرُق للتعيين تتعدد، وتختلف من طريقة إلى أخرى مع اختلاف وجهة بنائها، فالتعيين له طريقان : طريق لغوي ويندرج تحتهما الطرق اللفظية والمعنوية.

والطريق الثاني غير لغوي : وهو ما فرضه الوجود الكوني للموجودات المفردة مثل شمس وقمر ، وهما لا يتعلقان بمعرفة المتكلم أو المخاطب فلا حاجة إلى تعيينهما؛ لعدم وجود التعدد في نوعهما.

الأول: طُرُق التعيين اللغوية تمثل اتجاهين لاكتساب التعيين هما:

الاتجاه الأول: ما تحمله الكلمة للتعيين بذاتها دون التركيب، وهذا يتمثل في العَلَم، والمعارف المعتمدة على اللواصق واللواحق.

والاتجاه الثاني: التعيين بما يصنعه التركيب، مثل الإحالة والتقديم والاستثناء.

وسنذكر هذه الطُرُق سواء عن طريق الكلمة أو التركيب وسوف نبدأ بالطُرُق من خلال المفردة ونتبعها الطُرُق المركبة، وهي:

١- **التسمية:** من أهم طُرُق التعيين التسمية التي منها العَلَمية، فهي التي تدل على المسمى وتعينه بدون قيد، فعَلَمية التسمية دالة دلالة مطلقة، فقد أخذت مساحة واسعة في حديث النحاة، وأفردوا لها أبوابًا في كتبهم، بل لا تخلو كُتُبهُم

من التنبيه والإشارة إلى التسمية، والتفريق بين الاسم والمسمى.

وعَمَلية التسمية لم تتوقف ولن تتوقف فهي عَمَلية مستمرة، ولا يشترط في هذه العَمَلية السماع

وعَمَلية التسمية تقوم على الارتجال والنقل، والتغليب.

ولكن وضع النحاة لها ضوابط وقواعد لعَمَلية التسمية، لتحفظ اللغة في مسارات معينة وتجنب اللغة الفوضى، ولكنها ضوابط جميلة لكي لا يقع الاضطراب فيها، وأهم شرط موافقة الوزن لأوزان العربية.

وعَمَلية التسمية إنما وضعت لضرب من الاختصار، وتنكب الإكثار؛ وذلك أن الاسم الواحد من الأعلام قد يؤدي بنفسه تأدية ما يطول لفظه، ويمل استماعه هذا ما قرره ابن جني وضرب مثالًا بجعفر علمًا على شخص (١٠)

والمسمى هو المعين بالتسمية: قال الطاهر بن عاشور: وَالْمُسَمَّى: أَصْلُهُ الْمَعْرُوفُ بِاسْمِهِ، وَهُوَ هُنَا كِنَايَةٌ عَنِ الْمُعَيَّنِ الْمُحَدَّدِ إِذِ التَّسْمِيَةُ تَسْتَلْزِمُ التَّعْيِينَ وَالتَّمْيِيزَ عَنِ الِاخْتِلَاطِ.(١١).

٢-**النسب**:لعل ذكر النسب بعد التسمية لقربه من مسائل التسمية، وقد يسمى بالنسب، وقد يغلب النسب على بعضهم فيقوم مقام الاسم من باب التغليب، ومن المسائل التي تتعلق بالنسب والتعيين إذا اعتبرنا التعيين على فرد من الأفراد النسبة إلى المفرد، وليس الجمع وهي من المسائل الخلافية مع أن الكوفيين يجيزون النسب إلى الجمع مطلقًا، وأجاز البصريون النسب إلى الجمع بشروط، منها غلبة الجمع وهجر مفرده مثل كلمة أنصار، والنسب إلى الحرفة مثل الخرائطي، والجواليقي(١٢) فالنسب وصف قد يشتق من الجامد ولذا فيه ضمير، يساعد على التعيين.

٣-**المعرف بأل:** إن أبرز ما يقال في هذا الموضع أن نفصل المراد وتجلية مفهوم التعيين المقصود في النحو العربي هو ذلك التعيين المتعلق بالاسم، حيث لا يتضمن معنى آخر، عكس الصفة التي تدل على موصوف بالحدث

وهنا تضمنت الصفة معنى الفعل؛ ولذا التعريف بأل في الصفات لا تكون هنا للتعريف بل تكون بمعنى الموصول يقول تمام حسان: أل التعريف لا تفيد التعيين إلا في الأسماء، أما الصفات فهي ضمير موصول، وليست أداة تعريف؛ لأن الصفة تدل على الحدث فهي تشبه الفعل من هذه الجهة([١٣]) والعَلَم المنقول من الصفة يحتفظ بأل التعريف ليدل على نقله، ويجوز أن تفارق أل إذا غلبت عليه العَلَمية، وسيرد الحديث عن المشتقات في مواضع التركيب عند الحديث عن الإحالة فهي من طُرُق التعيين في التركيب.

وقد ذكرت دراسات كثيرة أنواع أل ولعل ما يجب ذكره نوع أل الداخلة على أسماء الجنس فهي لا تفيد التعريف لكنها عينت الجنس مثل كلمة الحديد أو الحمار فلذا تعرب جملة يحمل على وجهين الصفة أو الحال يقول الشوكاني ( وقَوْلُهُ: يَحْمِلُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلى الحالِ، أوْ صِفَةٍ لِلْحِمارِ إذْ لَيْسَ المُرادُ به حِمارًا مُعَيَّنًا، فَهُوَ فِي حُكْمِ النَّكِرَةِ)([١٤]) وعلى الوجهين ففيها طريقة التعيين بالتركيب للجنس وهي الإحالة .

٣- **الإضافة:** الإضافة تفيد التعريف، والتخصيص وكلاهما مطلب من مطالب التعيين، وقد رأيت هذا المفهوم يتردد عند سيبويه في كثير من أبواب النحو، وخاصة فيما يتعلق بالإضافة غير المحضة، يقول سيبويه في أبواب المصدر المعرف والمضاف وما حمل على ما فيه الألف واللام، يقول سيبويه:(وصار وحده بمنزلة خمستهم لأنه مكان قولك مررت به وحده)([١٥]) فهذه إضافة تسعى إلى التعيين للإبهام في العدد، فالإضافة للتعيين سواء أفادت التعريف أو التخصيص.

٤- **اسم الإشارة:** اعتبره بعض النحاة أنه أعلى مرتبة من العَلَم في التعريف والتعيين، وذلك لوجود معيارين للتعريف والتعيين فيه، الإشارة الحسية، والحضور القلبي.

ومن المسائل المتعلقة باسم الإشارة تابع اسم الإشارة حيث تحدث النحاة عن تابع اسم الإشارة، فقالوا: المقصود بالتابع تعيين جنسه، وليس المقصود به

التعريف؛ لأن اسم الإشارة متعين في ذاته ([١٦]) هذا زيد، هذا جبل.

٥- **الاسم الموصول:** التعيين الوارد مع اسم الموصول يعتمد على الإحالة لرفع الإبهام الذي يرد مع الاسم الموصول والصلة التي ذكرها النحاة تشتمل على ضمير يعود إلى الاسم الموصول، وهي جملة لا محل لها من الإعراب وإنما جلبت لرفع الإبهام وتعيين الاسم الموصول.

٦- **الضمير:** يفيد التعيين منفردًا، وفي بعض المواضع لا يغني عنه الاسم الظاهر، فإذا أردت الإخبار عن نفسك تقول: أنا أقوم، وكذلك لو قدمت ثم أضمرت أحسن من إظهاره تقول زيد ضربته، ولا تقلْ زيد ضربت زيدا، فالضمير يفيد التعيين، ويدل على المسمى ليدل على الحضور والغيبة، وطريق الحضور أو الغيبة لا يدل عليه إلا الضمير([١٧])، وهي أحد روافد التعيين، والإحالة لها شأن في التعيين بالضمير، لدلالة الحضور، أو الغيبة.

٧-**:من طُرُق التعيين الإحالة:**وهي من الطُرُق اللغوية التي يتم التعيين بها على المعين، فعَمَلية الإحالة تقوم على وجود عنصرين هما:محال ومحال إليه ولها أدوات لغوية تقوم بها هذه الإحالة بل جعل بعضهم صيغته الضمير، ([١٨]) وبهذه الطريقة يتبين المحال إليه ويتم تعيينه وتخصيصه ،وإزالة إبهامه ؛ولذا يتحقق بها التعيين للاسم المراد والمقصود في الكلام والحديث.

فعود الضمير على الاسم المعين المعرفة الواقع في موضع المبتدأ، أو الفاعل من الإحالة التي تقع كثيرًا في رابط المبتدأ مع الخبر سواء كان جملة أو مفردًا مشتقًا، رابط الفاعل بالحال والنعت، أو الاسم الموصول أو بنعته

ويتضح ذلك في النحو العربي في قضايا المطابقة، وروابط الجمل.

٨- **النداء:** اعتبر النحاة النداء طريقًا من طُرُق التعيين، واعتبره بعضهم أنه يزيد العَلَم تعريفًا، وهذا قول قوي للنحاة لأن العَلَم معرفة ولكن أسلوب النداء يزيد التعيين، وله طريق في التعيين يختلف عن التعريف، فقد منع النحاة حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، وذلك للتفريق بين الإشارة والمخاطبة ([١٩])

**٩- أساليب لغوية تفيد التعيين:**

هناك أساليب لغوية تنص على التعيين بمفهومه العام، وهو تعيين فئة، أو مكان أوحال، أو زمان وهذه الأساليب، جمل مكتملة بأركانها وافية الإسناد وسوف نعرض لها من خلال حديث النحاة عن دلالة هذه الأساليب، وقد رأيتها تنقسم إلى قسمين هما: جمل إنشائية وجمل خبرية، والإنشائية منها قد لا يفارقها التعيين ، وقد يكون لكل قسم تعيين يخص فئة مثل فئة المخاطب وفئة المتكلم.

فتلك الأساليب التي اتخذت الجمل الإنشائية مسارًا لها فالمقصود بالتعيين المسؤول عنه أو المنادى أو من طلب منه الكف ، وغالبا هو المخاطب، وهذا أمر يعرف من خلال الأساليب الإنشائية.

أما أساليب الخبر فالتعيين مطلوب للخبر، وزيادة وصفه أو الدلالة عليه، وهذا قد يكون لتعلّم المتكلم، أو مجرد المعرفة؛ لاستنباط حُكْم، أو تقريره، أو تقويته بدليل، وليس المقصود به المخاطب غالبًا.

ومنها: أسلوب الاستثناء: من طُرُق التعيين أن تخرج المفرد من عموم جنسه، أومن عموم الحال، وهذا تعيين لذلك المستثنى خرج من الشيوع الذي كان يحيطه داخل المستثنى منه، فخرج من عمومه وشيوعه.

ومن الأساليب التمييز فهو يحدد الاسم إذا كان مبهمًا، ولذا يسميه النحاة التبيين، ولذا جاء تمييز العدد بالإضافة إذا كان عددًا محدودًا يمكن إضافته إلى اسم بعينه، لكن إذا كثر العدد جاء تمييزه مفردًا منصوبًا كما هو معلوم ومعروف أنّ التمييز يُشبِه الحالَ، وذلك أنّ كل واحد منهما يُذكر للبيان، ورفع الإبهام، ألا ترى أنّك إذا قلت:"عندي عشرون" احتمل أنواعًا من المعدودات، فإذا قلت:"درهمًا"، أو"دينارًا"، فقد أزلتَ ذلك الإبهامَ، واتّضح بِذِكْره ما كان متردَّدًا مُبْهَمًا(٢٠)، فالمقصود بيان النوع فهو من وجوه التعيين.

ومنها:أسلوب التقديم:

من أغراض التقديم التعيين ورفع الإيهام ونص على ذلك السهيلي ناقلًا رأي الخليل قال: وقد أشار الخليل إلى أنه اسم ظاهر، فاشتقاقه مما تقدم، لأنه في أكثر الكلام مفعول مقدم، والمفعول إنما يتقدم على فعله قصداً إلى تعيينه، وحرصاً على تبيينه، وصرفًا للوهم عن الذهاب إلى غيره

ولذلك لم يجز أن يتأخر عن الفعل في قوله تعالى:(إِيَّاكَ نَعْبُدوإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)، إذ الكلام وارد في معرض الإخلاص وتحقيق الوحدانية ونفي عوارض التوحيد ([٢١])

ومنها أسلوب المدح والذم، فالمخصوص بالمدح والذم من أساليب التعيين، ومن ذلك ما نصب على المدح، أو رفع، ويعرب المنصوب بتقدير أخص أوأعني، والمرفوع بتقدير الضمير هو أو الإشارة، وهذا النوع يعتبره سيبويه واحدًا ليس فيه إلا الرفع لأنه مبنى على الاسم الأول والأخر هو الأول فجرى عليه([٢٢]) ومن هذه الأساليب الحصر والقصر، قصر الصفة على الموصوف وجعل الموصوف مقصورًا على الصفة؛ ولذا يمتنع عند النحاة حذف الفضلة إذا كان المقصود والمعين في جواب أو حصر

يقول ابن مالك:

وحذف فضلة أجز إن لم يضر.... كحذف ما سبق جوابًا أو حصر

ومن ذلك مخصوص نِعْم وبِئسَ، ومنها التوكيد بالنفس والعين، وهذه لتوكيد التعيين كما هو معلوم ومستقر عند النحاة.

أ-

جميع شُرّاح الألفية يرون أن الاسم مقصود بالتعيين الواقع جوابًا أو مقصورًا، كأن يكون محصورًا فيه نحو: إنما ضربت زيدًا لأن الحذف ينافي الحصر، أو يكون جوابًا لسؤال مثل: ضربت زيدًا جوابًا لمن قال: من ضربت ؟ لأن المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه([٢٣])

ومن ذلك مخصوص نِعْم وبِئسَ، ومنها التوكيد بالنفس والعين، وهذه لتوكيد التعيين كما هو معلوم ومستقر عند النحاة.

أسلوب التعجب وهو أسلوب يتعين فيه المقصود، ولا يمكن أن يكون تعجب إلا وهو معين

أسلوب الاستفهام أسلوب الاستفهام يفيد التعيين؛ بل سمى النحاة بعض أدواته بالتعيين،

وعلاقة التعيين بالقصد لها أثرها في الإعراب، وعَمَلية القصد في النداء تتخطى النكرة المقصودة وغير المقصودة، إلى مسألة التنبيه والإصغاء، والإقبال.

وأكثر القضايا التي تحدث عنها النحاة في باب النداء تتعلق بالمتكلم والمخاطب فالتعيين يتردد بين المتكلم والمخاطب، ولذا رتب النحاة حروف النداء فذكر أن ما كان فيها المد غير الهمزة فإنها تستعمل لمد الصوت لتنبيه الغافل، والمعرض والنائم، والبعيد، ونستطيع أن نقول إن التعيين في أسلوب النداء له حديث يطول وخاصة في مراتب التعيين، ولكن هذه إشارة تثير التفكير في دراستها.

وقد تحدث عنها د. تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها تحت حديثه عن القرائن وما سماه القرائن المعنوية التي تعرف من خلال التركيب، وسرد من أنواعها القرائن المخصصة ومنها التعدية ([٢٤])، والتخصيص نوع من التعيين الذي يحصر ويبعد الكلمة عن الشيوع الحاصل فيها.

**الثاني:** الطريق غير اللغوي وهو الخارج عن التركيب وما يدل عليه ويعينه المنطق الطبيعي، أوما يدرك بالحواس الخارجة عن المنطق اللغوي، ومثل النحاة لذلك بالشمس والقمر، عندما تقول شمس، وقمر([٢٥])

فالنكرة اسم يقع على جميع الأفراد مثل كلمة رجل فإنه يصلح لكل أفراده، وكلمة شمس فإنها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل؛

فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وجدن لكان هذا اللفظ صالحًا لها، فإنه لم يوضع على أن يكون خاصًا كزيد وعمرو، وإنما وضع وضع أسماء الأجناس([٢٦])، فاسم الشمس يدل على معين حيث مسماه واحد بعينه وكذلك قمر، فالاسم عينه على مسمى واحد في الوجود، ولا يشاركه أحد في هذا الاسم.

من وسائل التعيين غير اللغوية الحضور المقامي والإقبال على المتكلم والإنصات للحديث؛ ولذا يجوز حذف حرف النداء لتعين المخاطب، كما ذكر إمام النحاة سيبويه (وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك: حارين كعب وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه ) ([٢٧]) واشترط الإقبال بالوجه منصتًا لك ([٢٨])

**المبحث الثالث وجوه التعيين:**

وهذه الوجوه مختلفة في مسالكها، كما تبين لنا في مبحث الطُرُق، وسوف نورد ملخصًا في نهاية المبحث كيف تحدد وجوه التعيين في النحو العربي؟

وجوه التعيين تتعدد في أساليب الكلام ولن يكون الحديث مفيدا إن لم يكن في وجه من وجوه التعيين فالنكرة في شيوعها المطلق قد لا تفيد إلا العموم المطلق وقد لا يفيد السامع أو السائل.

ومن هذه الوجوه ما يتم به التعيين ولو بنسبة تكون محل الفائدة.

فيتم التعيين من خلال تحديد نوعه أو جنسه ، أو عدده ، أو مقداره ،أو جهة مكانه ، أو تحديد فترة زمانه

فالتعيين يتم من خلال اللفظ ومن خلال التركيب، فإذا عرفنا هذه المسالك تبينت وجوه التعيين، وأسفرت، وهذا يحدد اتجاه الحديث؛ فلن يكون الحديث عن درجات المعارف، ولن يكون عدًا لها فقط، ويتبين أن التعيين ليس معيارًا من معايير المعرفة فقط، فهو أعم من عَمَلية العَلَمية وأنواع المعارف

الأخرى؛ وذلك أن أكثر أنواع المعارف وسيلة من وسائل التعيين.

فالتعيين أعم من التعريف في دلالته، فكل معرفة تدخل في التعيين، وليس كل تعيين معرفة، ولولا وجوه التعيين ما عرفنا ترتيبا للمعارف وما حصل الخلاف بين النحاة في تقديم بعضها على بعض، زد على وجوه التعيين تعلق الوجه بالمخاطب أو المتكلم ،أو بهما لحصول الفائدة، وإذا كان التعيين عن طريق اللفظ أو المعنى فلا شك أن القصد والنية وجه من وجوه التعيين كما هو حاصل في النداء فالنداء من طرق التعيين وكذلك مَنْ، ومَا في الاستفهام، وذلك راجع إلى اللفظ والمعنى. وقد ترى تقديمًا وتأخيرًا عند قوم من النحاة ومرجع ذلك إلى الترتيب العام والترتيب الخاص، فالتعيين اعتبره بعض النحاة معيارًا لا ينفك ولا يفارق المعارف، ولذا اعتبار التعيين وحصره في المعيارية الثنائية بين النكرة والمعرفة ؛ جعل عدد المعارف تزيد عند نحوي، وتنقص عند الآخر، مع اعتبار التعيين من خلال التعريف المعنوي، وقد اتفق النحاة على المعارف التي تفيد المعرفة باللفظ، ومنها ما يكون نكرة في اللفظ معرفة في المعنى؛ ولذا احتلت الأسماء المراتب الأولى عند النحاة التي تضافر فيها التعيين من جهتين اللفظ والمعنى ، ويدخل في اللفظ ما أفاد التعيين بأمر حسي، والمعنوي يدخل فيها القصد، ومما جعل الترتيب مختلفًا بين النحاة ما نجده في محل التعيين والتعريف هل التعريف لدى المتكلم، أو المخاطب، أولديهما.

ولذا نشأ خلاف بين النحاة في الضمير الذي يرجع إلى نكرة فمنهم جعله نكرة ومنهم من جعله معرفة، فممن جعله معرفة ابن حيان، وابن يعيش فقال: لا نسلم أنه يكون نكرة لأنا نعلم قطعًا من عني بالضمير([٢٩])

ولعل ما قدمناه يصل بنا إلى تحليل ما حصل فيه خلاف بين النحاة في العدد والترتيب بين صنف وترتيبه مع الأصناف الأخرى ولكن الوجوه تمكننا من تحليل تقديم وجه على وجوه أخرى في التعيين في الصنف الواحد ومن ذلك العَلَم من أنواع المعارف التي جعل النحاة ترتيبًا لها مع مثيلاتها داخل هذا

النوع فجعلوا أسماء الأماكن مقدمة لاختصاصها بأماكن معينة دون الاشتراك، ثم الأعلام محمد، وزيد لاشتراك الأفراد في التسمية.

ومن ذلك الضمير فالضمائر رتبت على قوة الحضور فجاء المتكلم أولا ثم المخاطب وآخرها ضمير الغائب.

وإذا اعتبارنا تضافر التعيين على لفظ فإن ذلك يزيده تعيينًا وتعريفًا، وذلك مثل الأعلام في النداء، فإن العَلَمية تعريف ويزيده النداء تعريفًا، وكذلك الغلبة في المعرف بأل فإنها تزيده تعيينًا مثل المدينة التي غلبت على طيبة.

فالترتيب له وجهات متعددة يجب معرفتها وقد ألمحنا إلى هذا، ولكن اعتبار المعنى من أهم ما يمكن البناء عليه لوجوده في التعيين في جميع طرقه ووجوه، قد تتخلى المعارف عن التعيين المعنوي لاعتمادها على اللفظ.

مسألة ربط التعيين بالمفرد قد يسبب بعض الاضطراب في فهم التعيين فهو أوسع في نظر النحاة إذا ابتعد عن معيارية النكرة والمعرفة. فالتعيين أعم دلالة من التعريف فله مفهوم واسع عند النحاة، وهو ما دل بلفظه على معين أو رجعت إليه الإحالة بالضمير، ولذا جاء على مراتب، ودرجات، وهذا ما أفصح به حديث النحاة، فيقترب من المعرفة وهو حاصل تعيين العَلَمية، وما جاء التعيين من قبل التركيب، والسياق يكون تعيينا بمفهومه الواسع الذي لا يرتبط بالمفرد أو العلمية الدالة على التعريف بدون التركيب فالمكان أو الجماد أو فترة الزمان والتعريف بالنداء الراجع إلى القصد والنية، وعلاقة المخاطب فهذه قد تكون بعيدة عن التعريف، ويقترب من النكرات فلا يكون التعيين لفرد وإنما يشمل الثلة، والجماعة التي لا تصل إلى الكثرة التي يستحيل عددها، وهذا يحصل في الجنس والتعيين يأتيه من حيث النوع لا من حيث العدد، فالتخصيص المراد به تقليل الشيوع والاشتراك في النكرة بحيث تكون في درجة بين المعرفة والنكرة من ناحية التعيين والتحديد (٣٠) ويتحقق ذلك في الإضافة فمنها ما يفيد التعريف مثل غلام زيد وإضافة تخصيص إذا كانت الإضافة إلى نكرة فإنها تفيد التخصيص كقولك: غلام امرأة.

وجوه التعيين إذا تحقق منها وجه من الوجوه وقع التعيين فصاحب الأصول يرى أن هناك ألفاظا مضافة إلى معرفة ولم يتحقق التعيين بها والسبب أن وجوه التعيين لا يحاط بها ، يقول: مثْلُكَ. جاز أن يكون "مثلك" في طولك أولونك أوفي علمك، ولن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء لكثرتها وكذلك شبهك([٣١]) لكن لو تحقق منها شيء فلا شك أن التعيين يتحقق به.

وأسلوب النداء جاء التعيين على مراتب ترجع إلى قصد المتكلم، وحسب استعمال حرف النداء، وقد نبه النحاة عليه، وبينوه وذلك يرجع إلى أمرين:

١-في قصد المتكلم

٢- حال المخاطب في حال الإقبال والإعراض والقرب والبعد.

يتبين لنا أن وجوه التعيين عند النحاة مختلفة، فعندما تكون تحت معيار النكرة والمعرفة فهو معيار له قياس بين طرفين المعرفة والنكرة، فمتى كان شائعًا في أفراده فهو نكرة، وما كان غير شائع فهو معرفة، وهذا يعود إلى تحديد العدد فقط، وأما تحديد الزمان، والمكان، والجنس، والنوع لم يكن في حدود المعرفة، ولذا تحديد الأفراد نوع من التعيين وهنا يكون معيارًا من معايير المعرفة، ولكن وجوه التعيين لا تتوقف عند تحديد الفرد ومدى شيوعه، أوعدم شيوعه، فإذا قلت ذبيحة فالتأنيث يجعلها غير شائعة بل يحددها في نوعها وهذا ما أراده سيبويه وتقول: شاةٌ ذبيحٌ، كما تقول: ناقةٌ كسيرٌ. وتقول: هذه ذبيحة فلانٍ وذبيحتك. وذلك أنكَّ لم ترد أن تخبر أنهَّا قد ذبحت. ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حيَّة، فإنمَّا هي بمنزلة ضحَّيةٍ([٣٢]) فالتأنيث عينها، ومفهوم كلام سيبويه أنها انصرفت عن المصدر إلى الاسمية فتعاقب عليها الإفراد أو الجمع أو التذكير والتأنيث.

وهناك فارق بين الظروف الزمانية والمكانية فمتى جاء التعيين لها لم تكن ظرفًا ووجه التعيين لها أن تكون جزءًا من ظرف زمان أكبر فترة منها تتحدد به كسحر يوم بعينه، أو ظرف مكان يتحدد بجانبه وحدوده كخلف وأمام

ولذا رأى النحاة تمكنها في الاسمية من غيرها، وسوف يرد الحديث عنها في أثر الإعراب، وهذا وجه التعيين للظروف.

فالإفراد وجه من التعيين ويتم بالصيغة الصرفية، وبالتركيب كالاستثناء، وتحديد العدد ضرب من التعيين، ولذا من ثلاثة إلى عشرة يضاف للقدرة على حصره، وينصب ويفرد بعد العشرة، وتعيين المبهم في الموصول، والإشارة في اسم الإشارة، والإضافة ضرب من التعيين سواء تعريفًا أو تخصيصًا، والنداء والاستفهام، والضمير وطُرُق الإحالة به كلها من وجوه التعيين فإذا وجد الضمير في أسلوب الجملة فهو وجه من وجوه التعيين، فهو راجع من نعت مشتق يتحمل الضمير والذي يمثل وجهًا من وجوه التعيين قد يوصف الاسم بلونه أو بطوله أو قصره أو كبير وأكبر فالوصف يشمل الخبر والحال والنعت ،كما أن الوصف يشمل وجوه من التعيين كثيرة الوصف اللازم وغير اللازم في الحجم والوزن واللون والحسي والمعنوي.

فتحديد النوع بوصفه، أو تمييزه، أو بيان جنسه من وجوه التعيين، والظرفية تنقل إلى الاسمية بتحديدها فالظرفية المكانية وجه تعيينها بتحديد الجانب والاتجاه، والزمانية بتحديد مقدار الفترة الزمانية من الفترة الكبرى التي هي جزء منه، وسيأتي التمثيل في مبحثي أثر التعيين في الإعراب والبنية .

**المبحث الرابع: التعيين بين اللفظ والمعنى:**

مسألة اللفظ والمعنى تحتل في الدراسات اللغوية مكانًا واسعًا، وهي بين النكرة والمعرفة لها نصيب من التنويه والتنبيه، ولكي يكتمل بناء هذا البحث أفردت لها هذا المبحث ليتضح لنا جانب من جوانب التعيين وخاصة التعيين الحاصل من خلال السياق والتركيب، فاللفظ الذي اكتسب التعيين بذاته فلا يمكن أن ينفك عنه التعريف ولكن قد يزيد التعريف ويرتقي به من جهة أخرى، وقد يكسب التعيين من خلال التركيب بينما اللفظ نكرة، كنداء رجل مقبل عليك وتبنيه على الضم.

ولذا نرى أن مراتب التعيين تختلف ودرجات التعريف مختلفة، فمرجع

ذلك اختلاف التعيين وجهاته فهناك تعيين يتعلق بالمخاطب وتعيين يتعلق بالمتكلم وهذا ما نراه في الجمل الخبرية والجمل الإنشائية وأسلوب النداء قد يكون اللفظ المفرد المنادى نكرة، وبالنداء يصبح معرفة.

يقول صاحب الأصول: واعلم: أن من الأسماء مضافات إلى معارف ولكنها لا تتعرف بها، لأنها لا تخص شيئًا بعينه، فمن ذلك: مثلك وشبهك وغيرك، تقول: مررت برجل مثلك وبرجل شبهك، وبرجل غيرك، فلو لم يكن نكرات ما وصف بهن نكرة وإنما نكرهن معانيهن، ألا ترى أنك إذا قلت: مثلُكَ. جاز أن يكون "مثلك" في طولك أولونك أوفي علمك، ولن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء لكثرتها وكذلك شبهك وأما غيرك فصار نكرة، لأن كل شيء مثل الشيء عداك فهو غيرك، فإن أردت بمثلك وشبهك المعروف بشبهك فهو معرفة، وأما شبيهك فمعرفة، ولم يستعمل كما استعمل "شبهك" المعروف بأنه يشبهك وتقول هذا واقفًا زيد، وهذا واقفًا رجل، فتنصب "واقفًا" على الحال، وإن شئت رفعت فقلت هذا واقف رجل فتجعل "واقفٌ" خبر"هذا" ورجل بدل منه، وكذلك زيد وما أشبهه(٣٣)

ويضاف إلى مسألة اللفظ والمعنى ما يراد من التعيين في رفع الإبهام لاسم الإشارة ولاسم الموصول والضمير، فلفظ الضمير يراد منه تحديد الحضور والغيبة.

ولذا مراتب التعيين أعلاها درجات ما اجتمع فيه التعيين من جهتي المعنى واللفظ، مثل العَلَم، وقدم بعضهم اسم الإشارة على الضمير لاجتماع التعيين الحضوري والقلبي فيه، وقد ورد في حديث النحاة، كقولهم: وهذا مفرد في المعنى وإن كان مثنى في اللفظ، وهذا يسري في المصادر المذكرة أو المثناة وورد قولهم نكرة في المعنى، وهو معرفة في اللفظ، ومما يذكر حديث النحاة عن المطابقة خير دليل على مثل هذه القضايا فمن شروط المطابقة منها ما يرجع لقضايا التعيين بين اللفظ والمعنى.

وقد اتضح هذا جليا في كتب المتأخرين كقولهم:(وعلم الجنس نكرة في

المعنى، لأنه غير مختص بواحد من أفراد جنسه كما يختصُ علم الشخص. وتعريفُه إنما هو من جهة اللفظ، فهو يعامل معاملة علم الشخص في أحكامه اللفظية والفرق بينهما هو من جهة المعنى، لأن العَلَم الشخصي موضوع لواحد بعينه، والموضوع الجنسي موضوع للجنس كله)([٣٤])

الضمير الراجع إلى نكرة اختلف في تعريفه فمنهم من جعله نكرة ومنهم من عده معرفة، وهذا يرجع إلى أنه معرفة أو نكرة، لكن لو اعتبرناه أنه معين سواء كان نكرة أو معرفة فهو صالح للتركيب، وقد حصلت المطابقة، وهنا اعتبار التعيين من معايير المعرفة التي لا ينفك عنها هو موطن الخلاف، فالتنكير لفظي، والتعريف معنوي.

ولذا نص ابن يعيش على ذلك فقال: لا نسلم أنه يكون نكرة لأنا نعلم قطعا من عني بالضمير([٣٥])

المنادى النكرة يدخل في التعيين الذي يجمع بعمومه، ودلالته على ما أردنا بهذا المبحث وذلك في نداء النكرة، في اعتباره نكرة أو معرفة، كل ذلك راجع إلى التعريف والتنكير من حيث اللفظ والمعنى، ففي حالة الإفراد نكرة ومع التركيب أصبح معرفة بالقصد.

بعض الألفاظ التي تحمل معنى معينًا مثل أمس المبني على الكسرة، ومنهم من يعربه في حالة الرفع، لاعتباره على التعريف المعنوي وحمله على أنه معدول من الأمس، وسوف نورد الحديث عن إعرابها وبنائها، ومما يدل لفظه على النكرة ومعناه معرفة كلمة شمس وقمر.

وقد بنوا كلمة الآن وجعلوها بمعنى اسم الإشارة، ولم يعتدوا بأل التعريف فهي نكرة في معناها([٣٦])

كما أنهم جعلوا ما بعد لا النافية نكرة ولا تعمل في المعين وما ورد من شعر فقد حملوه على المعنى وليس على اللفظ. قال الشارح: وقوله: وحقّه أن يكون نكرةً، يعني الاسمَ الذي تعمل فيه»لا«، فإنّه لا يكون إلّا نكرة من حيثُ

كانت تنفي نفيًا عامًّا مستغرِقًا، فلا يكون بعدها معيَّنٌ، فـ»لا«في هذا المعنى نظيرةُ» رُبَّ«و» كَمْ«في الاختصاص بالنكرة، لأنّ»رُبَّ«للتقليل، و »كَمْ«للتكثير، وهذا الإبهامُ أوْلى بها. وقد جاءت أسماءٌ قليلةٌ ظاهرُها التعريفُ، والمراد بها التنكيرُ فمن ذلك قول الشاعر من الرجز:

لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيّ

أنشده سيبويه والشاهدُ فيه نصبُ» هيثم «بـ»لا«، وهو اسمٌ عَلَمٌ.

وهي لا تعمل إلّا في نكرةٍ. وجاز ذلك، لأنّه أراد: أمثالَ هيثم مِمَّن يقوم(٣٧)

**المبحث الخامس: أثر التعيين في الإعراب:**

التعيين من أهم المعاني التي تسعى الجملة العربية إلى بيانه وتوضيحه، والتعيين من الحقول الدلالية التي يسهم في توضيحه الإعراب، والاسم المعين له دلالته المستقلة التي تفرض عليه موقعًا، وكذلك اختيار علامته المناسبة لكي يؤدي دوره في الجملة، ولا شك في أثر البنية في ظاهرة الإعراب، وقد ندرك ذلك في كتب النحو، أوفي كتب التوجيه الإعرابي للكلمة، وما تعدد التوجيه للكلمة واختلاف إعرابها إلا كان مرجعه لموقع الكلمة وما تحمله من دلالة يسعى التوجيه الجمع لها بين إعرابها ومعناها المعجمي، وتحدث عنه النحاة قديمًا وحديثًا، ولعل أكثر الدراسات الحديثة تشير إلى قضايا كثيرة متعلقة بالمفردة، فكانت الألفاظ محور الحديث في الاتجاهات الحديثة، ورأيت عدة أبحاث تبين ذلك وتحشد الأدلة على وجوده، وعقدوا الصلات بين الموقعية أوالوظيفة النحوية، والدلالة المعجمية، وهناك مزج بين قضايا التركيب ومعاني المفردة فلها معان تدل عليها بمفردها، وقد نبه ابن هشام بقوله: اعْلَم أَن للاسم بِحَسب الْإِعْرَاب ثَلَاثَة أَحْوَال رفع وَنصب وجر وبحسب الإفراد وغَيره ثَلَاثَة أَحْوَال إفراد وتثنية وَجمع وبحسب التَّذْكِير والتأنيث حالتان وبحسب التنكير والتعريف حالتان فَهَذِهِ عشرَة أَحْوَال للاسم وَلَا يكون الِاسْم عَلَيْهَا كلهَا فِي وَقت وَاحِد لما فِي بَعْضهَا من التضاد أَلا ترى أَنه لَا يكون الِاسْم مَرْفُوعًا مَنْصُوبًا مجرورا وَلَا مُعَرفًا مُنْكرا وَلَا مُفردًا مثنى مجموعًا وَلَا مذكرًا مؤنثًا وَإِنَّمَا يجْتَمع فِيهِ

مِنْهَا فِي الْوَقْت الْوَاحِد أَرْبَعَة ([٣٨]) جاء كلامه في باب النعت حيث بين التطابق الواجب في التابع ومنها التعريف والتنكير، والنعت مما يخصص النكرة مما يسوغ الابتداء بها، ومما ذكره النحاة أن النكرَة الموصوفة كالمعرفة([٣٩])

وما ذكره ابن هشام صفات للاسم قد لا ينفك عنها وتأثيرها يحصل في التابع، فالإفراد يقابل التثنية، والجمع، والتعريف يقابل التنكير، والتذكير يقابل التأنيث، فكل هذا له أثر في الإعراب وتركيب الجملة.

وقد نبه العُلماء ببعض العلل التي تبين أثر التعيين في إعراب الكلمة، وبنيتها الصرفية، فجمع القلة يسلم مفرده من أجل التعيين وهو ما أشار إليه السهيلي في نتائجه، وإذا كانوا في الجمع القليل يسلمون لفظ الواحد من أجل إمكان التعيين في آحاده([٤٠]).

وقد دار التعيين المقيد حول الاسم برجوعه إلى محور واحد في طُرُق التعيين وهي عَمَلية التسمية، فقد كان أثرها بين في إعراب المسمى فهي الطريق الوحيد في تعيينه بدون قيد، أوما يسميه النحاة التعيين المطلق.

وفي هذا المبحث سوف نعالج الأثر من خلال ثلاثة وجوه هي:

**الأول:** من خلال الموقع الإعرابي والوظيفة، فالتعيين من المعاني المعتبرة في سياق الجملة، وسيكون الحديث عن أثر التعيين من خلال المواقع الإعرابية التالية : ١–المبتدأ، ٢–والفاعل،٣– والتوابع التي اعتبرته بدلا أونعتا، أو عطف بيان.

١–المبتدأ لا يمكن أن يكون فيه إلا المعين والموضوع للخبر، ولذا قل حذفه من الجملة، ولم يكن حذفه جائزا إلا بشروط الدلالة عليه، وقد يرقى تعيينه بأدلة حسية قد تخرج عن السياق اللفظي، وتلك حالات تؤكد حضور التعيين واشتراطه في جواز الحذف لوجود التعيين بطُرُق قد تكون من خلال السياق، وتؤكد على تعيينه في ذهن المخاطب أو المتكلم فهي تعيين قامت حول الموقع الإعرابي.

فقد ذكر النحاة أنه لا يجوز حذف المبتدأ إلا إذا دل عليه دليل ومنها:

١- أن يدل عليه أحد الحواس الخمس، كقولهم عند رؤية الهلال، الهلال، والله، أي:هذا الهلال.

٢- أو سمعت صوتا: زيد أي:هذا زيد، أو شممت رائحة (٤١).

والتعيين ظاهر في أدلة الحواس على المبتدأ، وكذا بقية المواضع إما بالصفة، أو بالاستفهام عنه لأن الاستفهام فيه تعيين أولا.

فأثر التعيين على موضع المبتدأ واضح وجلي، ولذا كان من شروط النحاة أن يكون المبتدأ معرفة، فلذا جاء الخبر زيادة في وصفه، وبيان عن حاله أو تحديد مكانه، أو زمن فعله، أو بيان عدده ،أو وزنه، أو توضيح أثره، وقد يختصر النحاة الخبر بقولهم الوصف، ولا شك على شمول دلالة كلمة الوصف، ويحتل التعيين مكانته في موضع المبتدأ، ويتبع هذا الموضع أن الخبر الجزء المتم الفائدة، وهو جزء من المبتدأ محل التعيين، فجاءت علة النحاة في قطع همزة أفعل التفضيل والتعجب، لأنها جملة خبرية، وليست أمر ويدل على أنه ليس أمرا كونه للواحد والواحدة، والاثنين بلفظ واحد(٤٢) وقد حكم سيبويه بالرفع في مثل قولك الحمد لك والعجب لك لأنه صار معرفة، فلو كان فيه معنى المنصوب فالنكرة فيه حسنة فأصل الابتداء للمعرفة(٤٣) والمصدر اسم لكنه لا يقع مرفوعا إلا لمعنى الدوام والثبات المعهود في الجمل الاسمية، يقول صاحب الأصول: المصدر اسم كسائر الأسماء، إلا أنه معنى غير شخص(٤٤)

ومما يذكر هنا أن النحاة منعوا الابتداء بالنكرة، ولم يكن ذلك متاحا عندهم إلا إذا حصلت الفائدة من ذلك، وهذا لا يكون إلا بالمسوغات المعروفة، وهذه المسوغات فيها من التعيين والتحديد أساليب ظاهرة تبعد النكرة عن الشيوع المبهم، فالمسوغات تخصصه، ومنها الوصف، وكل الشروح تظافرت على بيان ذلك.

٢-**الفاعل**:ومما يجب تعيينه هو الفاعل، ولعل هذا يتضح في الرجوع

إليه في حالة وجود الوصف له بصلة أو حالية أونعت، وهنا التعيين للفاعل مركز التعيين في وجود الحالية أو اسم الموصول أو النعت فإن الضمير أحد طُرُق التعيين التي ذكرت سابقا، واشترط النحاة في صاحب الحال أن يكون معرفة.

ولذا جميع الأسماء التي غلبت عليها الأسمية تبقى بأل، فهي محل للمبتدأ ولا تكون صفة، وإنما تقع بدلا، ولا تكون نعتا، فالتعيين محل للمبتدأ ومحل الإخبار عنه.(٤٥)

٣- التوابع : في تحليل التوابع أو الفروق بينها نجد فروقا دقيقة يرجع بعضها إلى التعيين وأثره في الإعراب

وهو راجع إلى اعتبار التابع من أي نوع يكون بدلًا أونعتًا ولذا تنبيه النحاة ومراعاة أمن اللبس في وضع بعض الأعلام فدخول أل التعريف في بعضها هو للمح الصفة، وأنه أصبح اسما لمعين، وقد لحقت السماك والدبران والثريا وقال عنها سيبويه:إنها أصبحت لمعين ولا تصلح أن تكون في غيرها، ومقصود كلامه أنها انتقلت من الوصفية للدلالة على المسمى، ولكنه جعل العَلَمية من باب الغلبة عليه يقول سيبويه:(وزعم الخليل رحمه الله أن الذين قالوا الحارث والحَسَن والعبّاس، إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، ولم يجعلوه سُمّي به، ولكنهم جعلوه كأنه وصفٌ له غلَب عليه. ومن قال:حارثٌ وعبّاس فهو يُجريه مُجرى زيد.

وأما ما لزمته الألف واللام فلم يسقُطا منه، فإنما جُعل الشيء الذي يلزمه ما يلزم كلّ واحد من أمته.

وأما الدّبَران والسِّماك والعيّوق وهذا النحو، فإنما يُلزَم الألفَ واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه.(٤٦)

وثبت عندهم أن المنقول من الصفة فإن تلك الصفة مصاحبة لا تفارق أذهانهم وإن أصبح علمًا على معين فقد قالوا:(فالحسنة اسم منقول من الصفة فتلمح الصفة مقارن له)(٤٧)

فما نقل من غيره له اعتباره في إعرابهم وله علامة تميزه وفيه لمح لأصله الذي نقل منه.

وقدوقع التعدد في إعراب عرفات لكنه لم يخرج من مواضع إعراب المعين فلا يجوز أن تقع خبرا أونعتا كقولهم في عرفات:(وعَرَفات اسمُ مكانٍ مَخْصُوصٍ، وهل هو مشتقٌّ أومُرْتَجَلٌ؟ قولان:

**أحدهما:** أنه مرتجلٌ، وإليه ذهب الزمخشريُّ، قال:« لأنَّ العَرَفَةَ لا تُعْرَفُ في أسماء الأجناس؛ إلا أنْ تكونَ جمعَ عارفٍ».

**والثَّاني:**أنه مُشتقٌّ، واختُلِف في اشتقاقه، فقيل:مِنَ المَعْرِفة؛ لأنَّ إبراهيم – عليه السلام – لَمَّا عرَّفه جبريلُ هذه البقعة بالنَّعْتِ، والصِّفَةِ؛ فَسُمِّيَتْ « عَرَفَاتٍ » قاله عليٌ، وابنُ عبَّاسٍ وعطاءوالسُّدّيُّ.

قال السُّدِّيُّ:لمّا أَذَّنَ إبراهيم في الناس بالحجِّ، فأجابوه:بالتَّلبية، وأتاهُ مَنْ أَتَاهُ – أَمَرَهُ اللَّهُ أنْ يَخْرُجَ إلى عَرَفاتٍ، ونعتها له، فخرج([٤٨]).

وأمر التعيين ظاهر في كلمة عرفات فهي بقعة معينة، فالتعيين وقع عليها من التسمية سواء مرتجلا، أو منقولا

وقد رأيت بعض النحاة يركز على قضية الخصائص لكل لفظ، ويذكر الفوائد التي يمكن أن تسجل لبعض الأعلام في العدل، وهذا ما ذكره الأشموني في شرحه:( إن الأعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولاً عن عامر العَلَم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلاً، وكذا باقيها. وذكر بعضهم لعدله فائدتين: إحداهما لفظية وهي التخفيف، والأخرى معنوية وهي تمحيض العَلَمية إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة، فإن ورد فُعَل مصروفاً وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول)([٤٩])

ومما وصفه النحاة من كلام العرب تمحيض العَلَمية في تمييز كل لفظة؛ لسلامة التركيب وتأثيره على الموقع الإعرابي، فقد يكون التردد في الاسم بين الإخبار عنه أو به؛لذا لحاق أل التعريف في بعض الأسماء، لتأكيد

تخصيصها وتمييزها حرصا منهم على استقامة الإعراب في التركيب يقول ابن عقيل (أنها تكون للمح الصفة والمراد بها الداخلة على ما سمي به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول أل عليه كقولك في حسن الحسن وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقولك في حارث الحارث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك في فضل الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك في نعمان النعمان وهو في الأصل من أسماء الدم فيجوز دخول أل في هذه الثلاثة نظرا إلى الأصل وحذفها نظرا إلى الحال.

وأشار بقوله للمح ما قد كان عنه نقلا إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة أوما في معناها([٥٠])

وقد علق السمين الحلبي على قول العكبري في إعراب ابن مريم بتعليق يدل على أن الوظيفة النحوية للفظ مرادة لديهم، بل يحرصون على وجود الفروق بينها لتبقى لها خصائصها التي تنسجم مع التركيب يقول السمين:

(وقد مَنَعَ أبو البقاءأن يكونَ "ابنُ مريم" بدلاً أو صفة لعيسى قال: "لأنَّ ابنَ مريم ليس باسمٍ، ألا ترى أنَّك لا تقولُ:"هذا الرجلُ ابنُ عمرو" إلا إذا كان قد عَلِقَ عليه علماً" قلت: و هذا التعليلُ الذي ذكره إنما ينهَضُ في عَدَمِ كَوْنِهِ بدلاً، وأمَّا كونُه صفةً فلا يمنعُ ذلك، بل إذا كان اسماً امتنع كونُه صفةً، إذ يصير في حُكْم الأعلامِ، والأعلامُ لا تُوصَفُ به، ألا ترى أنك إذا سَمَّيْتَ رجلاً بابن عمرو امتنعَ أن يقَع "ابن عمرو" صفةً والحالُة هذه)([٥١])

وقد ورد في إعراب لفظ الرحمن في البسملة عند النحاة قولان: قول على أنه نعت وآخر على أنه بدل، وفي هذا من التعدد في الإعراب ما لا يخفى يقول أبو حيان:(الرحمن صفة لله عند الجماعة. وذهب الأعلم وغيره إلى أنه بدل، وزعم أن الرحمن علم، وإن كان مشتقاً من الرحمة، لكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم)([٥٢])

للبنية دور في القاعدة النحوية والظاهرة الإعرابية، والإشارات إليها في كتب النحو كثيرة قديما وحديثا، ولا شك أن التسمية تعيين والفرق بين إعرابه

على أنه نعت أو بدل واضح الأثر.

وقد عول النحاة على التعيين في إعراب كلمات كثيرة وخاصة بين جعلها نعتا أوبدلا، وهذا أمرحاصل في التوابع خاصة ما يتعلق بالنعت والبدل وعطف البيان، وبعض المنصوبات الجامدة كالمفعول به والمفعول المطلق، وهنا تبرز الشروط الصرفية، وخاصة إذا خفي الإعراب، والكلام يطول في دور البنية في إعراب النحاة، والتعيين يبرز دوره في تحديد موضع الإعراب، فكلمة طُوى في قول الله تعالى:(إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى) سورة:طة آية:١٢. فقد وجه النحاة إعرابهم على قولين على البدلية وعطف البيان، وقالوا: مصروفة وغير مصروفة ووجهوا إعرابهم معتمدين على اللفظ، فمنهم من جعله علما على الوادي، فالبدلية إليه أقرب و أشكل عندهم تنوينه، فوجدوا له مسوغات كما وضعوا مسوغات وتفسيرات لعدم تنوينه {يقول الطبري:طوى } في قراءة من لم يجره جعله اسما للأرض وقرأ ذلك عامة قراء أهل الكوفة { طوى } بضم الطاءوالتنوين وقارئو ذلك كذلك مختلفون في معناه على ما قد ذكرت من اختلاف أهل التأويل فأما من أراد به المصدر من طويت فلا مؤنة في تنوينه وأما من أراد أن يجعله اسما للوادي فإنه إنما ينونه لأنه اسم ذكرلا مؤنث وأن لام الفعل منه ياءفزاده ذلك خفة فأجراه كما قال الله:﴿**وَيَوْمَ حُنَيْنٍ** ﴾ سورة التوبة ، الآية:٢٥.إذ كان حنين اسم واد والوادي مذكر،قال أبو جعفر: وأولى القولين عندي بالصواب قراءة من قرأ بضم الطاء والتنوين لأنه إن يكن اسما للوادي فحظه التنوين لما ذكر قبل من العلة لمن قال ذلك لان كان مصدرا أو مفسرا فكذلك أيضا حُكْمه التنوين وهو عندي اسم الوادي وإذ كان ذلك كذلك فهو في موضع خفض ردا على الوادي)([٥٣]) فخرج الإعراب بالخفض لإرادة التعيين بالتسمية.

ولا شك أن منهم من جعله اسما للوادي، فيعربه على أنه عطف بيان، ومنهم من يرى أنه نصب على المصدرية من غير فعله، ومنهم من يرى أنه نصب على التمييز، ومنهم من يرى أنه نعت مشتق، ومن ذلك ما نقل عن

الزجاج (قال الزجاج: فمن لم ينون ترك صرفه من وجهين أحدهما أن يكون معدولا عن طأو فيصير مثل عمر المعدول عن عامر فلا يصرف كما لا ينصرف عمر، وقد ذكر ابن جني "كل علم معدول مرتجل وليس كل مرتجل معدولا")([٥٤]) وقصده أن اللفظ والصيغة مرتجلة ، والوجه الآخر أن يكون اسما للبقعة كما قال جل وعز: ﴿**فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ** ﴾ سورة القصص ، الآية:٣٠. ومن ينونه فهو اسم الوادي وهو مذكر سمي بمذكر على فعل مثل حطم)([٥٥]) ويرون أنها منعت من الصرف للعلمية والتأنيث:(نحو طوى فإن منعه للتأنيث والعَلَمية)([٥٦])

ومن هنا نرى في المنقول من الفعل تعددا في إعرابه بحسب الاعتبار الذي يمكن أن يتوجه إليه الإعراب يقول البغدادي في الخزانة:(فإنهم قالوا:إذا سمي بفعل، فإن لم يعتبر ضميره الفاعل فهو مفرد لا ينصرف، وإن اعتبر ضميره فهو جملة محكية، سواء كان الضمير مما يجب استتاره أم لا، بدليل أحمد المنقول من المضارع المتكلم، وتغلب المنقول من المضارع للمخاطب، فالضمير أمر اعتباري يجوز أن يلاحظ ويعتبر، ويجوز عدمه، ولا ينظر إلى مكان تجريده من الفعل حين التسمية)([٥٧]).

وعندما قسم النحاة الكلمة إلى ثلاثة أقسام كان جل نظرهم إلى دراسة مواطن التلاقي وذكر الفروق بينها فيجب أن يكون مصطلح الاسم مستقلا عن الفعل والحرف، ولعل ذلك يكون واضحا عندما نجد خلافا في إعراب كلمة وتعددا إعرابيا فيها تظهر لنا مرجحات النحاة دور البنية الصرفية في تشكيل الإعراب، بل نجد أهم المرجحات عندهم، هو ما يدور حول هذه البنية، والتسمية تعين تلك البنية لتفصلها عن الوصفية، أوالشبه بالحرف أوالفعل والتعيين من أهم الملامح التي تبرز في تشكيل القاعدة النحوية.

ومما قرروه أن الأعلام تنعت ولا ينعت بها وقد مر هذا في أثناء البحث، بل وضعوا فروقًا بين النعت والبدل وبين البدل وعطف البيان، وكل هذا مما تتلاقى فيه أبواب النحو، لذا كان من الضرورات الملحة وضع خصائص لكل

منها لتميزه عن غيره، ليكون دوره واضحًا في التركيب يقول ابن جني في الخصائص:

فإن قيل: وما الذي رغبهم في المتصل حتى شاع استعماله، وصار متى قدر عليه لم يؤت بالمنفصل مكانه؟ قيل: علة ذلك أن الأسماء المضمرة إنما رغب فيها، وفزع إليها؛ طلباً للخفة بها بعد زوال الشك بمكانها، وذلك أنك لو قلت: زيد ضربت زيداً، فجئت بعائده مظهراً مثله، لكان في ذلك إلباس واستثقال.

أما الإلباس فلأنك إذا قلت: زيد ضربت زيدا لم تأمن أن يظن أن زيدا الثاني غير الأول، وأن عائد الأول متوقع مترقب. فإذا قلت: زيد ضربته علم بالمضمر أن الضرب إنما وقع بزيد بزيد المذكور لا محالة، وزال تعلق القلب لأجله وسببه. وإنما كان كذلك لأن المظهر يرتجل، فلو قلت: زيد ضربت زيدا لجاز أن يتوقع تمام الكلام، وأن يظن أن الثاني غيرالأول؛ كما تقول: زيد ضربت عمراً، فيتوقع أن تقول: في داره، أو معه، أو لأجله. فإذا قلت زيد ضربته قطعت بالضمير سبب الإشكال؛ من حيث كان المظهر يرتجل، والمضمر تابع غير مرتجل في أكثر اللغة.([٥٨])

**الثاني:** من خلال العلامة الإعرابية

التعيين لو وضعنا له الرفع علامة لتعيينه فقد يكون صوابًا، واختزلنا الإشارة به، وقلنا كل معين مرفوع، وليس كل مرفوع معين، فكثير من قضايا أثر التعيين والإشارة إليه من خلال علامة الرفع، فهناك الظروف الزمانية لا تكاد تنفك عنه فإذا رفعت أوحلت محل الرفع فإنها كانت في محل التعيين وخرجت عن الظرفية.

وأمثلته وافرة، وعلل النحاة بالتعيين في إعراب ظروف الزمان، فسحر لفظ منع من الصرف للعلمية والعدل فإذا قصد به التعيين منع من الصرف؛ لأنه أصبح علما على الوقت([٥٩])

يقول سيبويه في نص يدل على أن التعيين إذا عرف لدى المخاطب فإن الرفع علامة على التعيين: ومن قال: مررتُ برجلٍ أبى عشرةٍ أبوه، فشبّه بقوله:مررتُ برجل حسنٍ أبوه. فهو ينبغي له أن يقول:مررتُ بعبد الله أبى العشرة أبوه، كما قال: مررتُ بزيدٍ الحسنِ أبوه.

ومن قال: مررتُ بزيدٍ أخوه عمرٌو لم يكن فيه إلا الرفع، لأن هذا اسمٌ معروف بعينه، فصار بمنزلة قولك: مررتُ بزيدٍ عمرٌو أبوه ولو أن العشرة كانوا قوما بأعيانهم قد عرفهم المخاطَب لم يكن فيه إلا الرفع([٦٠])

وقد عقد سيبويه بابا قال: هذا باب ما يختار فيه الرفع، ويكون فيه الوجه في جميع اللغات، وقد عول في تعليله على التعيين فأنت ذو عبيد يريد عبيدا بأعيانهم ([٦١]).

ورجح أبو علي الرفع في مواضع علته التعيين فمن ذلك قوله: فأمّا النصب في: فَيُضاعِفَهُ فإن الرفع أحسن منه، ألا ترى أن الاستفهام إنما هو عن فاعل الإقراض، ليس عن الإقراض.([٦٢])

ولم يفارق التعليل بالتعيين في الرفع أو النصب لحاجتها إلى مرجع في التعيين سواء على الخبر أو الحال فإن نصبت أو رفعت فالتعيين حاضر في حديث النحاة، وهذا مفهوم كلام سيبويه: باب ما يرتفع فيه الخبر، لأنه مبني على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر، لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ، فأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقا، جعلت الرجل مبنيا على "هذا" وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها، فصار كقولك :هذا عبد الله منطلقا. وقال المبرد:تقول:هذا الرجل قائما، كقولك:هذا زيد قائما.([٦٣])

ومن الكلمات التي أثر التعيين في علامة إعرابها أو العلامة أثرت في تحديدها ولا أريد الترجيح بينهما لكن التعيين أثر فيها كلمة أمسِ بالكسر ليدل على تعيين اليوم الذي قبل يومك وبنو تميم في حالة الرفع بالضم وبناؤه على الكسر دائما أهل الحجاز ([٦٤]) فقد تضمن معنى التعريف في كلمة أمس والآن ([٦٥]) ويعتبره معدولا عن (الأمس) فيكون فيه العَلَمية والعدل، وجمهورهم يخص

إعرابه بحالة الرفع، ويبنيه في غير ذلك([٦٦]).

وقد تحدث سيبويه عن التعيين في الظروف المكانية وعن تعليله بأنها يراد منها التعيين لا الظرفية مثل الناحية والوسط ثم عقب بقوله: واعلم أنَّ الظروفَ بعضُها أَشَدُّ تمكّنا من بعضٍ فى الأسماءِ، نحوَ القُبْل والقَصد والنَّاحية. وأمّا الخَلف والأَمام والتَّحْت فهنّ أقلُّ استعمالاً فى الكلام أن تُجْعَل أسماءً. وقد جاءت على ذلك فى الكلام والأشعار([٦٧]) وسبق هذا الحديث عند سيبويه نصب وسط الدار والناحية إذا كنت تريد جهة محددة فالنصب على غير الظرفية، والتحول من الأسمية إلى الظرفية، أمر في غاية الدقة وإشارة إلى التعيين واضحة.

ومما يذكر في هذا السياق ما ورد في إعراب ما بعد لا النافية للجنس التي لا يقع بعدها معين ؛لهذا وقع التأويل في إعراب النحاة للشواهد التي جاء بعدها معين، و منها قضية ولا أبا حسن لها على تقدير النكرات وبوضع محذوف ولا مثل.([٦٨]) وهذا الأثر بالمخالفة.

**الثالث** : أثر التعيين في البناء والإعراب في الكلمات التي يعيد التعيين لها أصلها، ويبعد عنها الشبه، ومن ذلك الإعراب في كلمات وردت في النحو العربي كان الشبه بالأحرف يجعلها مبنية، وإذا غلب عليها التعيين بالإضافة اقتربت من الاسم فأعربت، ولذا كان التعيين له أثره الواضح في بنائها إذا انعدم، وتعرب إذا كان مقترنا بها، ومن تلك الكلمات: أي ولدن وعند وقبل وبعد، وأول، ودون والجهات الست وغير وعل، فإن التعيين بالإضافة جعلها في حيز الإعراب حيث بقيت في دائرة الاسم، وقد سجل النحاة اعتراضاتهم وتعليلاتهم الصريحة والواضحة في هذا المجال؛ بل أسقط بعض النحاة الاحتجاج بإضافة لدن مقابل تعدد وجوه الشبه بالحرف؛ فجعلها مبنية([٦٩]) كما سجلوا قطع الإضافة عن قبل وبعد، فعندما قطعت عن الإضافة خرجت إلى البناء؛ ولهذا فارقت التعيين ، والإضافة اللفظية ترجعها إلى دائرة الأسماء فتعرب ، فإذا خلت من الإضافة اللفظية فإن الإعراب ينتفي عنها وهذا ما

أشارت إليه كتب النحاة في أنها ملازمة للإضافة، وتقطع عنها لفظا دون معنى؛ فتبنى على الضم؛ لشبهها حينئذ بحروف الجواب: في الاستغناء بها عما بعدها، مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار(٧٠)

ويلحق بهذا الموضع لو سميت بخمسة عشر زيد وناديته لرجع إلى الإعراب لأنَّ المضاف من حد التسمية (٧١)وعليه لو سمي بالحرف المضاف

ومن المسائل في أثر التعيين ما يتعلق بالعَلَمية فالتسمية أهم طريقة في التعيين؛ ولذا كانت العَلَمية تعرف الاسم تعريفا مطلقا غير مقيد، وكل المعارف الباقية تعين بقرينة، والمعين في الحقيقة هو الاسم فعَمَلية التسمية عَمَلية تعيين، ولذا علامته الإعرابية في حالة الجر إذا اجتمع مع العلة العَلَمية المعنوية، علة لفظية فإن هذا مانع من الصرف.

وقد ورد التعيين في العَلَمية أنها دالة على المفرد، ولذا كان المفرد أشد تمكنا من الجمع في التأنيث فتقول: قامت الهندات، وقام الهندات، وتقول قامت هند لا غير(٧٢)،وإذا سميت بالجمع أوالمثنى فإن الإعراب يختلف مع هذا الاسم إذا سميت به، فالتسمية لها تأثير على الإعراب فإذا سميت بالمثنى فإن إعرابه يكون إعرابا للمفرد ومثل النحاة بالزيدان اسم علم، وكذلك لو سميت بمسلمين لكان اسما مجموعا.(٧٣)

ولذا فرق ابن مالك بين الاسم المنقول من اسم والمنقول من فعل فقال: لأنه منقول من اسمية إلى اسمية، فلم يتطرق إليه تغير أكثر من التعيين بعد الشياع.

بخلاف المنقول من الفعلية إلى الاسمية، فإن التسمية أحدثت فيه مع التعيين ما لم يكن فيه من إعراب، وغيره من أحوال (٧٤)

ولا شك أن التعيين له أثر في الإعراب نقل ابن جني عن شيخه أبي علي أن الأعلام لما تغيرت في ذواتها للعلم بها جاز التغيير في إعرابها في الحكاية من زيدا ومن زيد ولم يجز ذلك في الرجل والغلام ونحوهما(٧٥)

وقد نقلت جملة من أقوال النحاة في الممنوع من الصرف وقد أعرب النحاة كلمات على وجه من الوجوه لاختلاف موطن النقل، فهناك أسماء نقلت من جمل فعلية :قيل في قولهم أنا ابن جلا: تقديره أنا ابن رجل جلا الأمور، وقيل: جلا علمٌ محكيّ على أنه منقول من نحو قولك زيد جلا فيكون جملة، لا من قولك جلا زيد، ونظيره قوله:

نُبِّئتُ أخوالي بني يزيدُ.. ظُلماً، علينا لهمُ فديد

فيزيد: منقول من نحو قولك المالُ يزيدُ لا من قولك يزيد المال، وإلا لأعرب غير منصرف، فكان يفتح لأنه مضاف إليه.([٧٦])

وقالوا: إن إصمت منقول من فعل الأمر، وأعرب هنا إعراب الممنوع من الصرف، ولم يعرب محكيا مثل يزيد في البيت السابق أو ابن جلا.

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وبَاتَ بِهَا... بوَحْشِ إِصْمِتَ في أَصْلابِهَا أَوَدُ

وإِصْمِت: مَنْقُولٌ من فِعلِ الأَمْر مُجَرّداً عنِ الضمير وقطعت هَمْزَتُه لِيَجْرِيَ عَلى غالِبِ الأسماء هكذا جَمِيعُ ما يُسَمَّى به من فِعْلِ الأَمْرِ([٧٧])

وعلق الصبان على البيتين السابقين بقوله:( وعندي وقفة في الاستشهاد بهذا البيت على النقل من جملة فعل الأمر وفاعله المستتر لأن إصمت في البيت مجرور بالفتحة كما هو شأن المنقول من الفعل وحده، ولو كان منقولاً من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما وجب بقاء ضمة يزيد في البيت السابق وكون التحريك للضرورة بعيد)([٧٨])

و فرّق النحاة بين المرتجل والمنقول في جمعه، فمنهم من يرى أن المنقول يجوز جمعه جمع تكسير فيكون إعرابه بعلامات أصلية يقول الرضي:(كل اسم على فعلان مثلث الفاء ساكن العين كان أو متحركة، كورشان، والسبعان، والظربان، يجمع على فعالين، إلا أن يكون علما مرتجلا، كسلمان وعثمان وعفان وحمدان وعطفان، وذلك لان التكسير في المرتجل مستغرب، بخلافه في المنقول، إذ له عهد بالتكسير، ولاسيما إذا كان في

المرتجل ما ينبغي أن يحافظ عليه من الألف والنون لشبهه بألف التأنيث.)([٧٩])

ومن الأثر اللفظي ما خفف بالبناء وذلك في الأسماء المركبة من كلمتين فأثر النقل على بعض الأسماء التي نقلت من كلمتين وأصبحت دلالتها على مسمى واحد ومن ذلك الأعداد المركبة، يقول الأشموني:(المركب: كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها، نحو بعلبك، وحضرموت، ومعد يكرب، وسيبويه وذا المركب تركيب مزج إن بغير ويه تمَّ أي ختم أعربا إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني، والجزء الأول يبنى على الفتح

مالم يكن آخره ياء كمعد يكرب فيبنى على السكون، وقد يبنى ما تم بغير ويه على الفتح تشبيها بخمسة عشر، وقد يضاف صدره إلى عجزه والأول هو الأشهر)([٨٠])، وقد يجعلونه محكيا و يجرون عليه الأحكام الإعرابية، أويعربونه

إعرابا محليا فيبنى كما بنوا المركب العددي ومنه قولهم: صباح مساء، والمركب المزجي المنتهي بويه، وبابه مشهور ومعروف في النحو العربي، بل تحدثوا عن ترخيم تلك الأسماء فورد عنهم:(يقال في ترخيم مصطفون ومصطفين علمين يا مصطف قولاً واحداً، كما نبه عليه في شرح الكافية لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة، لأن أصله مصطفيون ومصطفيين، وإليه أشار في التسهيل بقوله: مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة (وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ) تركيب مزج نحو بعلبك وسيبويه، فتقول يا بعل ويا سيب، وكذا تفعل في المركب العددي فتقول في خمسة عشر علماً يا خمسة، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء، فتقول يا سيبوي. وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت يا بعلب ويا حضرم لم أربه بأساً. والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وإنما أجازه النحويون قياساً.)([٨١])

ومن العلل في البناء في كلمة الآن وقوعها معرفة بأل جعلها تشبه

الحرف لمخالفتا الأصل في الأسماء أن تكون شائعة وهذا ما نقله ابن يعيش في شرح المفصل([٨٢])

**المبحث السادس أثر التعيين في البنية:**

التعيين في بنية الكلمة يتخذ جانبين هما:

**الجانب الأول:** في قضية زيادة الحرف من عدم الزيادة، ويلحق بهذا غرض الزيادة، ولعل التسمية تشكل عاملا مهما في التعيين، فنجد أن الأسماء المنقولة من الأفعال والتي أولها همزة وصل فإنها مع الأسماء تتحول إلى همزة قطع، وقد وردت شواهد نحوية على ذلك منها كلمة إصمت.

يقول الشاعر:

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وبَاتَ بِهَا... بوَحْشِ إِصْمِتَ في أَصْلابِهَا أَوَدُ

وإِصْمِت: مَنْقُولٌ من فِعلِ الأَمْرمُجَرّداً عنِ الضّمِيروقُطِعَت هَمْزَتُه لِيَجْرِيَ عَلى غالِبِ الأَسْماءهكذا جَمِيعُ ما يُسَمَّى به من فِعْلِ الأَمْرِ([٨٣])

وفرق الصرفيون بين فُعلى اسما، وصفة، لاتحاد علامة التأنيث الألف فيهما، للتأنيث، فمؤنث فعلى الصفة يجوز مجيئها بالألف واللام، ومن معها، الفضلى، والأفضل منك ([٨٤])

**الجانب الثاني:**مع الأعلال والإبدال، فإن الاسمية تطبع على الاسم الثبات وعدم التحول، وأشار العُلماءإلى ذلك، وتظهر قضايا الإعلال في التفريق لضمان أمن اللبس، وذلك في المشترك في الوزن بين الاسم والصفة وظهر ذلك في وزن فُعلى فقد نص النحاة على علة قلب الواو ياء إذا كانت اسما حيث جاء القلب في واوها إلى ياء فرقا بينها وبين الصفة، فقالوا عن الدنيا والعليا والقصيا، قد ثقلت الضمة في أول الأسماء، وبقاءالواو قبل الأخير يزيد في الثقل ونص الرضي على علة التفريق بين الاسم والصفة ([٨٥])

وذكر سيبويه التكافؤ بينها وبين فعلى بالفتح ([٨٦])، حيث المضمومة في الصفات أكثر فجعل ما جاء قليلا مخالفا لما كثر في وزنه حيث المفتوحة الفاء

في الأسماء أكثر، والمضمومة في الصفات أكثر.

ومن ذلك النسب فقد كان التعيين له أثره في البنية؛ فالنسب إلى المنقول من جمع المذكر والمثنى المسمى به فمنهم من اعتبر أصله ومنهم من اعتبر ما نقل إليه ولم يلتفت إلى أصله، وقد فرقوا بين المسمى به وغير المسمى به في النسب إلى المثنى والجمع الصحيح يقول المبرد:(اعلم أنك إذا نسبت إلى مثنى حذفت منه الألف والنون، وحذفهما لأمرين: أحدهما: أنهما زيدا معاً، وقد مضى هذا في باب عطشان وحمراء. والوجه الثاني:أنه يستحيل النسب إليه وألف التثنية أوياؤها فيه؛ لأنه يجتمع في الاسم رفعان، أونصبان، أوخفضان. فإن أضفت إلى جمع مذكرفهو كذلك. تقول في النسب إلى مسلمين أومسلمين:مسلمي، وإلى رجلين:رجلي؛ كما ينسب إلى الواحد، وكما ذكرت لك قبل الجماعة؛ لتفصل بينها وبين الواحد المسمى بجماعة. وتقول في النسب إلى مسلمات:مسلمي، فتحذف الألف والتاء؛ كما حذفت الألف والنون، والوأووالنون؛ وكما تحذف هاءالتأنيث إذا قلت في طلحة:طلحي.([٨٧])،فرأيه أن هذه الألفاظ إذا سمي بها فرق بينها وبين النسب إلى الجمع والتثنية.

وقد ذكرالأشموني الوجوه الممكنة في تلك الأسماءالمنقولة من التثنية أوالجمع، (تقول:في النسب إلى مسلِمَين ومسلِمِين ومسلمات مسلمي، وفي النسب إلى تمرات تمري بالإسكان، وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك، وعلى هذا يقال في النسب إلى نصيبين نصيبي، وإلى عرفات عرفي. وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان والجمع المذكرمجرى غسلين فإنه لا يحذف، بل يقول في النسب إلى من اسمه مسلمان مسلماني، وفي النسب إلى نصيبين نصيبيني)([٨٨]) والتسمية تخالف القياس في الإعلال، ولا تقاس على الأفعال إذا كانت أعلاما خاصة، فقد اعتل باب ودارأسماءلوجود علة الإعلال، فلو سميت رجلا أوامرأة بيقوم لوجب التصحيح حتى لا يلتبس بالفعل، يقول ابن جني:فمن هنا وجب تصحيح يفعل اسما من قام ونحوه ([٨٩]) وقالوا مزيد بالفتح ومحبب وكذلك مريم فأعلام، والأعلام تغيّركثيرا عن القياس وحيوة، ([٩٠])وهذا

بيان القياس في مثل ما ورد من الأعلام مصححا قول ابن جني:رجاءبن حيوة، وثُهَلُل ومَزْيد، ومَكْوزة، ومعد يكرب، ومَوْهب، وموظب، ومورق" وغيرذلك. وقياس حيوة:حية، وثهلل:ثَهَلّ، ومزيد:مَزَاد، ومكْوَزة:مكازة، ومعديكرب:معدي كرب؛ لأن ما اعتل لامه لم يبن منه مَفْعِل –بكسرالعين– إنما يجيءمفتوح العين نحو المشتى والمغزى والمحيا والمرمى، ولا يقولون:المشتِي ولا المغزِي ونحوهما.

وقياس "مَوْهَب، ومورق، وموظب:مَوْهِب، ومورق، وموظب"؛ لأن ما كانت فاؤه واوا بابه أن يجيءعلى مفعل –بكسرالعين– لا فتحها نحو "موضع، وموعد"([٩١])

وعلق ابن جني في تصحيح النّوارا في قول الراجز:

يخلطن بالتأنس النّوارا

وهو من ناريَنُور:إذا نفر، فيمكن أن يكون اسما لا مصدرا فصح لذلك.([٩٢])

فالتسمية علة معتبرة في التصحيح ومخالفة القياس، وقد ذكرنا بعض الإشارات التي تنص على علة التسمية، والتعيين يتضح في مثل دورة والتتوبة، وإن كان التنكيرهو الأصل، فالهاءوردت في علم فتدورة اسم علم والهاءفيها مثل هاءطلحة، وتصحيحها للفصل بين الاسم والفعل ([٩٣])

وقد علل ابن جني بعلة التعريف في جواز ذلك في الأعلام فقال:ولم جاز في الأعلام هذا التغييركله ؟

قيل لأنها كثيرة الاستعمال معروفة المواضع، والشيءإذا كثراستعماله، وعرف موضعه، جازفيه التغييرمالا يجوز في غيره، نحو

لا أدر ولم يك ولا تبل، وغير ذلك، وليس كذلك ما كان مجهولا قليل الاستعمال ([٩٤])التسمية بأفعل يمنع من الصرف والفرق بينه وبين الصفة

ومن المسائل التي للتعيين أثره في اشتراط النحاة في النسب على فعيلة،

حيث يرون الحذف فيما له شهرة وهي زيادة في التعيين، فتقول في جهينة، ومزينة، جهني ومزني ([٩٥])

وفي جانب الحذف فإن وعدة ولدة إذا كانت اسما فإنها تأتي تامة([٩٦]) للتعيين الحاصل فيها

وقالوا:لو سميت رجلا حاتماً فإن جمعه حاتمون تلحقه الوأووالنون، وأما قوادم في قادم الناقة إذا كان لغيرالأدميين فسلامة الأول للتعيين([٩٧])

ويمكن تلخيص ذلك أن التعيين له أثر واضح في الحروف الزائدة تصبح أصلا وخاصة إذا نقل من باب إلى باب، وكذلك له أثره في التصحيح وذلك فرقا بين الاسم والصفة، والاسم والفعل.

## الخاتمة

التعيين من المعاني التي لها دور في تشكيل الجملة، وضرورة ملحة في قضية التطابق بين المسند والمسند إليه، ولتنوع طُرُق التعيين اللغوية وغير اللغوية وتنوع كل طريق وتعدد مسالكه، جاء هذا البحث كاشفًا ومحررًا لكثير من مسائله، ويمكن لنا نبين أهم نتيجة أن التعيين في حديث النحاة من المعاني التي تلازم المنطق اللغوي، والتقسيم العقلي فهناك من الأشياء ماهي شائعة، وتصدق على مجموعة كثيرة تصل إلى حد الإبهام، ومن الألفاظ ما يحدد، ويعين ويصنع حدودا واضحة لمسماه، وخاصة فيما يتعلق بالجواهر لا الأعراض استطاع هذا البحث أن يخرج بفرائد هي:

١- خرج هذا البحث ببيان مفهوم التعيين في الدراسات اللغوية النحوية
٢- خرج البحث أن الأساليب الإنشائية التعيين فيها ظاهر لضرورة التعيين بين المتكلم والمخاطب.
٣- خرج البحث أن الرفع علامة للتعيين خاصة في الظروف.
٤- حدد اعتبارات التعيين، ومراتب التعيين.
٥- حدد هذا البحث طُرُق التعيين وقرائن التعيين اللفظية والمعنوية

٦- فرق بين التعيين المعنوي، واللفظي.
٧- بين البحث الأثر الإعرابي للتعيين، ووقف على مسائله وبينها
٨- بين البحث الأثر في صياغة البنية، وحرر مسائل وبين علة الإعلال والزيادة في مواضع في هذا البحث.

ويمكن الخروج بالتوصيات التالية:

١- يمكن توسيع دائرة هذا البحث بتتبع التعيين بين علوم العربية، والعلوم الإسلامية الأخرى
٢- يمكن جمع السمات الخاصة بالتعيين اللفظية والمعنوية، لتكون سمة يعرف بها ويمكن لنا بناء النماذج الحاسوبية الدقيقة التي تساعد البحث على الدقة والإحصاء الدقيق.
٣- ربط التعيين بخلاف النحاة في بعض المواطن لترجيح الأقوال، وتقليل مسائل الخلاف باعتبار التعيين دليلًا ومرجحًا للأقوال.
٤-الدعوة إلى توسيع دراسة أثر التعيين في البنية والإعراب، بتطبيقات تعرض لجوانب التغيير في الكلمة إعرابا، أو حروف البنية زيادة، وحذفًا، وقلبًا.

**الهوامش:**

(١) رسالة قرينة التعيين في النحو العربي . د. محمد بن عبدالعزيزبن عبدالدايم الرفاعي. (مخطوطة بالمكتبة المركزية جامعة القاهرة ص .١٥٤.١٣٩.١٣٨.١٣٧.

٢ ) التسمية وأثرها، د.سليمان بن إبراهيم العايد، نشر مكتبة الفيصلية مكة ط١ ص ٣١.

(٣) –معجم مقاييس اللغة:١٩٩/٤.

(٤)– معجم مقاييس اللغة ٢٠٣/٤.

(٥) – معجم مقاييس اللغة:٢٠٠/٤.

(٦) – المعجم الوسيط:٦٤٠/٢ باب العين

(٧) – اللغة العربية معناها ومبناها –تمام حسان:٢١٢/١.

(٨) – الكتاب. سيبويه:١٢٧/١.

(٩) – حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك:١٩٤/٢.

(١٠)– المبهج في تفسيرأسماءشعراءالحماسة.ابن جني. ص ٦٥.

(١١)– التحريروالتنوير .للطاهربن عاشور .:٨١/١٣.

(١٢) – انظرالمباحث اللغوية في العراق.مصطفى جوادص٢٨.

(١٣) اللغة العربية معناها ومبناها –تمام حسان:١٥٧/١.

(١٤) – فتح القدير للشوكاني ، دار ابن كثير، دمشق،ط٥:٢٦٨/١.

(١٥) – الكتاب:١٨٩/١. طبعة بولاق.

(١٦)–تمهيدالقواعدبشرح تسهيل الفوائد.لناظرالجيش.٣٣٨١/٧.

(١٧)–اللغة العربية معناها ومبناها.تمام حسان:٩٥/١.

(١٨)–انظر بحث الإحالة ودورها في تحقيق الترابط النصي،مجلة جامعة أم درمان الإسلامية كلية اللغة العربية ،العدد التاسع ٢٠١٧م

(١٩) – شرح الكافية للرضي:٤٢٦/١.

(٢٠) – شرح المفصل لابن يعيش:٣٦/٢.

(٢١) – نتائج الفكرللسهيلي:١٧٥/١.

(٢٢) – الكتاب.سيبويه. بولاق:١/١٧٤.
(٢٣) – شرح التصريح على التوضيح خالدالأزهري.:١/٤٧٢.
(٢٤) – اللغة العربية معناها ومبناها.تمام حسان ص ١١٩.
(٢٥) – شرح قطر الندى ،لابن هشام ص:٩٣.
(٢٦) – شرح قطرالندى – لابن هشام ص:٩٤.
(٢٧) – الكتاب سيبويه:٢/٢٣٠.
(٢٨) – الكتاب سيبويه:١/٢٤٤.
(٢٩) – شرح المفصل لابن يعيش:٥/٨٩.
(٣٠) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام:٣/٧٣.
( ٣١(– الأصول لابن السراج:١/١٥٤.
٣٢ – الكتاب.سيبويه ت هارون:٣/٦٤٧.
(٣٣) – الأصول لابن السراج:١/١٥٤.
(٣٤) –جامع الدروس العربية:١/١١٣.
(٣٥) – شرح المفصل لابن يعيش:٥/٨٩.
٣٦ – شرح المفصل لابن يعيش، دار الكتب العَلَمية، بيروت، ط١ ٣/١٣٢.
٣٧ – شرح المفصل لا بن يعيش : ٢/٩٧.
(٣٨) –شرح قطرالندى وبل الصدى.لابن هشام:١/٢٨٥.
(٣٩) – مغني اللبيب ،لابن هشام ،ت مازن المبارك ط ٦ دار الفكر دمشق ص٥٧٨.
(٤٠) –نتائج الفكر–السهيلي:١/١١٧.
(٤١) – قواعدالمطارحة –لابن إياز البغدادي– تحقيق عبدالله عمرالحاج:ص ١٣٤.
(٤٢) – المنصف شرح التصريف – لابن جني:١/٣١٦.
(٤٣) – الكتاب– سيبويه:١/١٦٥.
(٤٤) – الأصول في النحو لابن السراج تحقيق الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.١/١٥٩.
(٤٥) – انظر المرجع السابق
(٤٦)– الكتاب:١/١١١.

(٤٧)- التحريروالتنوير:١٣/٤٠

(٤٨)- فتح القدير:١/٢٦٨.

(٤٩)- شرح الأشموني:١/٣٢٤.

(٥٠)- شرح ابن عقيل:١/١٨٤.

(٥١)- الدرالمصون لسمين الحلبي:١/١٢٣٧.

(٥٢)- تفسيرالبحرالمحيط:١/٣.

(٥٣)- تفسيرالطبري:٨/٣٩٦.

(٥٤)- المبهج في تفسيرأسماءشعراءالحماسة، لابن جني ص١٨

(٥٥)- حجة القراءات:١/٤٥١.

(٥٦)- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١/٣٢٤.

(٥٧)- خزانة الأدب:٢/٤٠.

(٥٨)- الخصائص لابن جني:١/١٦٧.

(٥٩) - شرح الأشموني:٣/١٦٣.

(٦٠) - الكتاب.سيبويه.:٢/٣٤.

(٦١) - الكتاب.سيبويه:١/١٩٤-١٩٥. بولاق.

(٦٢)- الحجة لأبي علي:٢/٣٤٤.

(٦٣)- الكتاب:١/ ١٩٤.والمقتضب.المبرد:٤/٣٢٢.

(٦٤) -الكتاب.سيبويه. ت. عبدالسلام هارون:٣/٢٨٣.

(٦٥) - الخصائص لابن جني:٣/٨٤.

(٦٦) - شرح شذورالذهب.لجرجري.ت.نواف بن جزاءالحارثي.طبعة عمادة البحث العَلَمي.الجامعة الإسلامية. الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

(٦٧) - الكتاب.سيبويه. ت هارون:١/٤١١.

(٦٨)- الكتاب :٢/٢٩٧،وشرح الأشموني : ١/١٤٩.

(٦٩) -أوضح المسالك لابن هشام:١/٥٥.٥٩

(٧٠) -شرح الاشموني لألفية ابن مالك:٢/٦٦.

(٧١)- الكتاب.سيبويه:٣/٣٣٠.

(٧٢) – المنصف شرح التصريف.لابن جني:١٦٢/١.
(٧٣) –المقتضب.للمبرد:٢٩٢/٢.
(٧٤) – شرح الكافية الشافية – لابن مالك:١٤٤٦/٣.
(٧٥) – المنصف شرح التصريف لابن جني:١٤٣/١.
(٧٦)– مغني اللبيب لابن هشام:٢٣٨/١.
(٧٧)– تاج العروس:٤٣٨٢/١.
(٧٨)– حاشية الصبان على شرح الأشموني:٢٧٩/١.
(٧٩)– شرح شافية ابن الحاجب:٢٥٠/٣.
(٨٠)– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١٣٣/١–١٣٤.
(٨١)– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٢٦١/١.
(٨٢) شرح المفصل لابن يعيش، دار الكتب العَلَمية،بيروت، ط١ ١٣١/٣.
(٨٣)– تاج العروس:٤٣٨٢/١.
(٨٤) – الخصائص.لابن جني:١٨٥/١.
(٨٥)– شرح الشافية:٨٦/٣.
(٨٦) – الكتاب:٣٨٩/٤.
(٨٧)– المقتضب:١٦٨/١.
(٨٨)– شرح الأشموني:١٠/٢
(٨٩) – المنصف شرح كتاب التصريف للمازني:١/ ٢٧٤–٢٧٥.
(٩٠)– المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف للمازني:٢٧٥/١.
(٩١)– المنصف شرح التصريف لابن جنى:١٤٢/١.
(٩٢) – المنصف شرح التصريف لابن جني:٣٠٣/١.
(٩٣) – المرجع السابق:٣٢٥/١.
(٩٤)– المرجع السابق:١٤٣/١.
(٩٥)– انظرأدب الكاتب، لابن قتيبة:ص٢٠٩–٢١٠.
(٩٦)– المنصف شرح التصريف لابن جنى:١٩٦/١.
(٩٧) – المقتضب للمبرد:٢٢٥/٢.

## قائمة المراجع

القرآن الكريم

أدب الكاتب / لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ( ت ٢٧٦هـ ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دارالفكر بيروت ١٩٩٩ م ٠

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك المؤلف:عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى:٧٦١هـ). الناشر: دارالجيل– بيروت. الطبعة الخامسة، ١٩٧٩

البحرالمحيط لأبي حيان – الطبعة الثانية– ١٩٨٣م– دارالفكر.

تاج العروس – الزبيدي – السيد محمد مرتضى – دارليبيا – بنغازي.

التحريروالتنوير، محمد الطاهربن عاشور، الجزائر، ١٩٧١.

تفسيرالبيضاوي ( المسمى أنوارالتنزيل وأسرارالتأويل )، ناصرالدين عبدالله أبو الخيربن عمربن محمد البيضاوي ( ت ٦٩١ هـ ) إعدادوتقديم محمد عبدالرحمن المرعشلي، بيروت. د.ت.

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد – الدماميني – ت– محمد عبدالرحمن المفدى – ط١ – ١٤١٥هـ.

التذييل والتكميل في شرح التسهيل – لأبي حيان الأندلسي–تحقيق– د.حسن هندوي.ط١٩٩٨م.دارالقلم.دمشق.

التعريفات – للشريف علي بن محمد الجرجاني – ط ١– دارالسرور– بيروت – لبنان

جامع البيان في تفسيرالقرآن = تفسيرالطبري ٣١٠هـ ط١ طبعة دارالشعب.

جامع الدروس العربية.مصطفى بن محمد سليم الغلاييني.
نشرالمكتبة العصرية، صيدا –بيروت.الطبعة الثامنة والعشرون.سنة ١٤١هـ.
حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / طباعة دارأحياءالكتب العربية–ط١– الناشر:المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.
الحجة لابن خالوية – تحقيق:عبدالعال سالم مكرم – ط ١–١٩٧١م– دارالشروق.
خزانة الأدب لعبد القادربن عمرالبغدادي الطبعة الأولى – دارصادر.بيروت.
الخصائص – لأبي الفتح عثمان ابن جني – ت محمد علي النجارط ١– دارالهدى – بيروت.
الدرالمصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي / تحقيق:د. أحمد الخراط. دارالقلم. دمشق:١٤٠٦هـ.
•شرح التصريح على التوضيح أوالتصريح بمضمون التوضيح في النحوالمؤلف:خالد بن عبد الله بن أبي بكربن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد الناشر:دارالكتب العَلَمية –بيروت–لبنان الطبعة:الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م
شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت– حسن محمد الحفظي – مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – ط– الأولى – ١٤١٤هـ.
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل بتحقيق شح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد – دارالفكرللطباعة والنشر. ط٦. ١٣٩٤هـ– ١٩٧٤م.
•شرح قطرالندى وبل الصدى المؤلف:عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام المحقق:محمد

محيى الدين عبد الحميد الناشر:القاهرة الطبعة:الحادية عشرة، ١٣٨٣

شرح شافية ابن الحاجب:للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي.ت. محمد نورالحسن ومحمد الزفزاف،ومحمد محيي الدين عبدالحميد.ط١.نشر:دارالفكرالعربي.

شرح الكافية الشافية المؤلف:محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين المحقق:عبد المنعم أحمد هريدي الناشر:جامعة أم القرى مركز البحث العَلَمي وإحياءالتراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.

شرح المفصل:ابن يعيش – عالم الكتب بيروت ومكبة المتنبي القاهرة –ط١.

الصحاح.لإسماعيل بن حماد الجوهري.ت. أحمد عبدالغفورعطارط٣. ١٤٠٤هـ نشردارالعَلَم للملايين.

فتح القدير:لمحمد بن علي الشوكاني – مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – ط٢– ١٣٨٣هـ.

الكتاب:لسيبويه ٣٦٨هـ – تحقيق عبدالسلام هارون – ط١ ١٩٦٦م– الهيئة المصرية للكتاب.

المبهج في تفسيرأسماءشعراءديوان الحماسة:لابن جني – طباعة ونشردارالكتاب العربي بيروت –ط٢ –١٤٠٣هـ.

مقاييس اللغة:ابن فارس –ت– عبد السلام هارون – دارالجيل – بيروت – ط١– ١٤١١هـ

المقتضب – المبرد – ٢٨٥هـ تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة – ط٢– ١٩٧٩– المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياءالتراث.

المعجم الوسيط / مجمع اللغة العربية القاهرة الطبعة الثانية ١٩٧٢

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام الأنصاري –ت– محمد محيي الدين عبدالحميد– توزيع مكتبة الباز مكة المكرمة.

المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني المؤلف:أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي الناشر:داراإحياء التراث القديم الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م.

همع الهوامع لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ٩١١هـ تحقيق: عبدالعال سالم مكرم – ط١ ١٩٨٠م –دار البحوث العَلَمية الكويت.

نتائج الفكر في النحو: للسهيلي ٥٨١هـ – تحقيق محمد إبراهيم البنا – منشورات جامعة قاريونس

لسان العرب _ لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور–دار صادر بيروت– مصور من ط– الأولى –١٤١٠هـ.

اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، القاهرة، ٢٠٠٤م